بحث بعنوان

النشاط الإداري الرقمي في مجال الوظائف العامة بدولة الكويت: منصة (CSC) الرقمية نموذجا

AI-Driven Public Utility in Public Services: The(CSC) Digital Platform as a Model)

إعداد

الدكتور / ماجد ملفي زايد الديحاني

أستاذ القانون العام المساعد فى قسم المقررات القانونية بكلية الشرطة بأكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية بدولة الكويت

الملخص

مع التوسع في الخدمات العامة ذات النفع العام في دولة الكويت بات من الضروري على رقمنة تلك الخدمات سواء كانت من قبيل الخدمات العامة الاقتصادية أو غير الاقتصادية تمهيداً للتحول الرقمي والوصول إلى النشاط الإداري الرقمي على مستوى الدولة. فالنشاط الإداري الرقمي نزع الطابع المادي للخدمات العامة في دولة الكويت بما يتوافق مع توجهات المُشرّع في القوانين التي تنظم المعاملات الالكترونية وحق المواطن في الاطلاع على المعلومات التي بحوزة الإدارة. منصة ديوان الخدمة الرقمية (CSC) وإن كانت تتواءم مع الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت بشأن الذكاء الاصطناعي إلاّ أنها تفتقر إلى عناصر قانونية واضحة تضمن للموظف العام حقه في خصوصية المعلومات على المنصة. نظام البصمة في منصة (CSC) الرقمية ترسخ أهم الواجبات الوظيفية من حيث التزام الموظف العام بوقت العمل وفق نظام الخدمة المدنية إلاّ أن ربطها بإدارة الرواتب، يعتبر عائقاً أمام الموظف، لاسيما عندما يرغب في التظلم أو الطعن على القرار الإداري القاضي بالخصم من المرتب. إذا كانت الرقمنة والتحول الرقمي وسائل الإدارة نحو النشاط الإداري في شأن شغل الوظيفة العامة من خلال منصة (CSC) الرقمية إلاّ أنها تفتقر إلى إعلام المتسابقين لشغل الوظيفة العامة بوسائل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص. تعد منصة (CSC) الرقمية من منظور القانون العام نموذجاً للمرافق العامة الإدارية أو غير الاقتصادية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي الأمر الذي يترتب عليه أن تتحمل الإدارة المسؤولة عن المنصة تبعة عدم تحققها من مشروعية قراراتها الإدارية التي تتعلق بالحياة الوظيفية ومراجعتها وإعادة النظر فيها. أوصت الدراسة بالاستفادة من التجربة الفرنسية وأحكام مجلس الدولة الفرنسي بشأن النشاط الإداري الرقمي للوصول إلى تنظيم قانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المرافق العامة بدولة الكويت. استحداث أيقونة في منصة ديوان الخدمة الرقمية (CSC) تتضمن إرشادات أخلاقية ملزمة لإدارة المنصة ومستخدميها بشأن الحق في الخصوصية المعلوماتية للموظف العام وضمان عدم الإفشاء إلى طرف ثالث. توافر العلم اليقيني في القرارات الإدارية الفردية والتنظيمية على منصة (CSC) الرقمية والاحتفاظ بالقرارات دون محوها حتى يتسنى للموظف العام التظلم أو الطعن عليها بالإلغاء أمام

القاضي الإداري. عدم الاكتفاء برقمنة المقابلات الشخصية والاختبارات والمسابقات عند اختيار المتسابقين لشغل الوظيفة العامة من خلال منصة (CSC) الرقمية وإشراك العنصر البشري بما يضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في شغل الوظيفة.

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي– الموظف العام– التحول الرقمي–نزع الطابع المادي

Abstract

With the expansion of public services of public interest in the State of Kuwait, it has become necessary to digitize these services in preparation for digital transformation at the state level. Digital Administrative Activity: Dematerializing public services in the State of Kuwait in accordance with the legislator's directions in the laws regulating electronic transactions and the citizen's right to access the information in the possession of the administration. The Digital Service Bureau (CSC) platform, although it is in line with the national strategy of the State of Kuwait on artificial intelligence, lacks clear legal elements that guarantee the employee's right to privacy information on the platform. The Fingerprint System in the (CSC) Digital Platform Consolidates the Most Important Job Duties in Terms of the Public Services Commitment to Working Time, Civil Service Law However, linking it to salary management is considered an obstacle for the employee, especially when he wishes to appeal or appeal the administrative decision to deduct his salary. While digitalization and digital transformation are the means of management towards administrative activity regarding the occupancy of the public office through the digital platform (CSC), it lacks the information of the candidates for the public office on the means to achieve equality and equal opportunities. From a public law perspective, the CSC digital platform is a model for administrative or non-economic public utilities driven by artificial intelligence, which entails that the management responsible for the platform bears the risk of not verifying the legitimacy of its administrative decisions related to career life, reviewing, and reviewing them. The study recommended benefiting from the French experience and the rulings of the French Council of State on digital administrative activity to reach a legal

regulation of the use of artificial intelligence in Public Services in the State of Kuwait. Introducing an icon in the CSC platform that includes binding ethical guidelines for the management of the platform and its users regarding the right to information privacy of the Public Services and ensuring non-disclosure to third parties. Having certain knowledge of individual administrative and organizational decisions on the (CSC) digital platform and keeping the decisions without erasing them so that the employee can appeal or appeal against them by cancelling them before the administrative judge. Not only digitizing personal essays, quizzes, and competitions when selecting contestants for the public office through the digital platform (CSC) and involving the human element to ensure equality and equal opportunities in filling the job.

Keywords : AI- Public Services - Digital Transformation, Dematerialization

المقدمة

مع انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI)، بات من الضروري أن تتبنى المرافق العامة الإلكترونية فكرة التحول الرقمي من أجل تحسين كفاءة السير المنتظم للمرفق العام، وتطوير النشاط الإداري من إلكتروني إلى رقمي سعياً للاستفادة من خصائص أدوات الذكاء الاصطناعي (AI).

وتتعاظم أهمية التحول الرقمي للمرافق العامة، عندما تكون فئة المستخدمين للمرفق العام والمنتفعين من خدماته ممن يخضعون لنظام قانوني واحد، مثل فئة الموظفين العموميين الذين يخضعون لأحكام قانون ونظام الخدمة المدنية، كما في حالة "المنصة الرقمية لديوان الخدمة المدنية الكويتي (CSC)"[(١)] التي يقع عليها الاستفادة من خصائص (AI) في تطوير الوظائف العامة في دولة الكويت، دون تعطيل أو إنكار أو الانتقاص من حقوق الموظف العام التي قررها المُشرّع من ناحية، و تحقيق الاستفادة القصوى من أدوات الذكاء الاصطناعي(AI) في تعاملات المرفق العام من ناحية أخرى.

---

(١) CSC, Civil Service Commission, (csc.gov.kw).

https://portal.csc.gov.kw/webcenter/portal/CSCPorta, (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)

أهمية البحث:

نتيجة للثورة الرقمية الناتجة عن استخدم أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) واعتمادها على نطاق واسع في مختلف مجالات المعرفة البشرية، بات التحول الرقمي للمرافق العامة أولوية حقيقية للحكومات المختلفة بوضع استراتيجيات مستقبلية للوصول إلى فكرة "الدولة الحديثة المدفوعة بالتكنولوجيا الرقمية" [١] .

ويستمد البحث أهميته في تفريد مفهوم وعناصر وتطبيقات النشاط الإداري الرقمي كأحد المظاهر الحديثة لضمان سير المرافق العامة بالدولة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، حيث لم يعد هذا التطور خياراً وإنما أصبح إلزاماً على الدولة وعلى مستخدمي المرافق العامة والمنتفعين من خدماتها بالاعتماد على النشاط الإداري الرقمي.

وإذا كان النشاط الإداري الرقمي يقتضي بالضرورة أن يتكيف المستخدم والمنتفع من الخدمات العامة مع الثقافة الرقمية، فإن هذا البحث يستمد أهميته من دراسة مظاهر النشاط الإداري الرقمي على موظفي المرافق العامة في دولة الكويت من خلال منصة (CSC) الرقمية التي أطلقها ديوان الخدمة المدنية لتعبر عن دور النشاط الإداري الرقمي في إدارة شؤون الخدمة المدنية والوظائف العامة بالدولة.

---

(١) راجع على سبيل المثال: استراتيجية المفوضية الأوربية المنشورة في ٢٠١٨/٤/٢٥ لتعزيز قدرات الذكاء الاصطناعي في دول الاتحاد الأوربي والصناعات ذات الصلة في:

-www.europeansources.info/record/communication-AI (أخر زيارة ٦/٧/ ٢٠٢٥).

-"الاستراتيجية الوطنية الفرنسية للذكاء الاصطناعي في مجال الخدمة المدنية:

Ministère De Transformation Et De La Fonction Publiques,» La stratégie nationale - France, June 2024, ،de l'intelligence artificielle générative dans la fonction publique» p5.

-الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، " الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في دولة الكويت في الفترة من ٢٠٢٥- ٢٠٢٨"، الكويت، مطبوعات الجهاز، ص ٣.

إشكالية البحث:

أطلق ديوان الخدمة المدنية الكويتي منصة رقمية من أجل تحسين جودة خدماته للمنتفعين من الموظفين العموميين وغيرهم حيث تعتمد المنصة على توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) ليس فقط لخدمة المتعاملين عن بُعد الراغبين في الحصول على معلومات عن الخدمة المدنية أو التسجيل في الوظائف العامة، بل لتحسين جودة الخدمة المدنية في دولة الكويت من خلال مرفق عام يحافظ على السير المنتظم لمجال الوظيفة العامة.

ومن مظاهر هذا التحول: توظيف النشاط الإداري الرقمي في مجال التعيين والنقل والندب والترقية، واستخدام الخوارزميات الذكية في حضور وانصراف الموظفين (نظام البصمة)، والتقييم الرقمي لنظام تقويم كفاءة الموظف، فضلاً عن الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) في مجال انتهاء خدمة الموظف العام.

إن التحول في مجال الوظيفة العامة المدفوع بالنشاط الإداري الرقمي يطرح التساؤل عن أهميته بالنسبة لأحد المرافق العامة التي تقوم على إدارة نظام الخدمة المدنية في دولة الكويت؟ ومدى تكيف النظام القانوني للوظائف العامة مع أدوات الذكاء الاصطناعي (AI)؟ وهل من شأن النشاط الإداري الرقمي المساس بحقوق وواجبات الموظف العام؟ وإذا كانت فئة المنتفعين المستهدفين بهذا النشاط هم الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية فهل تؤثر (AI)على حياتهم الوظيفية؟ وماهي الإشكاليات القانونية التي تثار بمناسبة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) على ديوان الخدمة المدنية عند إدارة شؤون الوظيفة العامة؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث على **منهج البحث الوصفي** من خلال عرض وتفصيل المصطلحات المتعلقة بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI)، والنشاط الرقمي للمرفق العام، والوصف القانوني لعناصر منصة (CSC) الرقمية، في ضوء النصوص القانونية الحاكمة للموضوع وأحكام القضاء الإداري ومناقشة تلك النصوص والأحكام للوقوف على مدى تطور الوظيفة العامة من خلال المرافق العامة المدفوعة بالنشاط الإداري الرقمي.

كما يعتمد البحث على **منهج البحث التحليلي** لأدوات الذكاء الاصطناعي (AI)، المستخدمة في منصة (CSC) الرقمية من أجل خدمة مرفق عام يقوم على تسيير كافة أوجه النشاط الإداري للخدمة المدنية في دولة الكويت باستخدام (AI) ومدى استفادة جمهور المنتفعين من الموظفين العموميين من النشاط الإداري الرقمي لديوان الخدمة المدنية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التجربة الفرنسية في مجال النشاط الإداري الرقمي وفق ماورد "بالاستراتيجية الوطنية الفرنسية للذكاء الاصطناعي في مجال الخدمة المدنية"[١] ليس من قبيل استخدام المنهج المقارن في هذا البحث، وإنما لأغراض استفادة المرفق العام في دولة الكويت من التجربة التي تبنتها الحكومة الفرنسية منذ عام ٢٠١٨ وتم تنفيذها في عام ٢٠٢٤.

خطة البحث:

للوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة، قمنا بتقسيمها إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: النشاط الإداري الرقمي المدفوع بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI).

المطلب الأول: النشاط الإداري الرقمي مناط التحول بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI).

المطلب الثاني: آليات الانتقال إلى النشاط الإداري الرقمي بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI).

المبحث الثاني: مظاهر النشاط الإداري الرقمي في مجال الوظيفة العامة من خلال منصة (CSC) الرقمية.

المطلب الأول: منصة (CSC) كنموذج للنشاط الإداري الرقمي في المرافق العامة غير الاقتصادية.

المطلب الثاني: التكييف القانوني لمنصة (CSC) الرقمية في ضوء مبادئ المرافق العامة.

---

(١) Ministère De Transformation Et De La Fonction Publiques, » La stratégie nationale de l'intelligence artificielle générative dans la fonction publique « ، op, cit, p 6.

المبحث الأول

النشاط الإداري الرقمي المدفوع بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI).

إن الحديث عن النشاط الإداري الرقمي يقتضي التطرق لماهية هذا النشاط الذي يعتمد بصورة أساسية على أدوات الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI) في ضوء مجموعة المبادئ الحاكمة لنظرية المرفق العام التي تعد عنصراً هاماً في صياغة أحكام القانون الإداري منذ أن ظهرت في القضاء الفرنسي [١].

على أن الارتباط بين النشاط الإداري الرقمي وتحسين جودة المرفق العام يجب ألّا يخرج عن نطاق اختيار الأدوات المناسبة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي من أجل تطوير الخدمات العامة بما يضمن استمرار المرفق العام بتقديمها على الدوام وبانتظام، وعلى قدم المساواة بين المنتفعين بها، وبأن يقبل المرفق العام اختيار ما يستجد من أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) طالما كان من شأن استخدامها سينتهي حتماً إلى تحسين كفاءة المرفق العام، وهذا ما سيتم تفصيله في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: النشاط الإداري الرقمي مناط التحول بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI).

المطلب الثاني: آليات الانتقال إلى النشاط الإداري الرقمي بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI).

(١) تعتبر نظرية المرفق العام التي تعبر عن نشاط نفعي عام أو جهة تابعة للدولة، هي نظرية قضائية النشأة في حكم شهير لمحكمة التنازع الفرنسية في ٨ فبراير ١٨٧٣ لقضية اشتهرت باسم (Blanco) اعترف فيها القضاء الفرنسي لأول مرة بأن المسؤولية عن الأضرار التي سببتها عربة النقل التابعة لبلدية مدينة بوردو هي من اختصاص القاضي الإداري وتقع في نطاق المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن نشاط المرفق العام، وتخرج عن نطاق التعويض على أساس المسؤولية المدنية، وليست من اختصاص القضاء العادي، للتفاصيل:
Antippas, J. « La responsabilité administrative : un faux concept ». Revue de la recherche juridique, (2022), P 705-766. https://doi.org/10.3917/rjj.194.0705., p101

المطلب الأول

النشاط الإداري الرقمي مناط التحول بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI).

للوصول إلى مفهوم النشاط الإداري الرقمي، يقتضي الأمر التطرق لفكرة الخدمات العامة الحكومية أو خدمات النفع العام التي تعبر عن المرافق العامة في الدولة، حيث النشاط الإداري الرقمي هو مظهر لأساليب إدارة المرافق العامة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.

ولما كان استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في المرافق العامة بات أمراً ضرورياً لتطوير الخدمات النفعية العامة، فإن مسايرة هذا التطور يقتضي رقمنة عناصر المرفق العام والتحول الرقمي لنشاط المرفق، وفق ما يتم تفصيله في النقاط التالية:

أولاً – المرافق العامة الاقتصادية وغير الاقتصادية:

تتسابق الحكومات في ضمان وصول الخدمات التي تقدمها لأفراد المجتمع بأيسر السبل تطبيقاً لحق المواطن في الحصول على الخدمة، وتمكيناً له من الوصول إليها بكافة الطرق سواء كانت تقليدية بالذهاب إلى مقر الجهة الحكومية، أو بطرق إلكترونية للتعامل من خلال شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بُعد [١].

وتختلف تلك الخدمات تبعاً لاختلاف المركز القانوني للمنتفعين بها، ويمكن تقسيمها إلى طائفتين: تتمثل الطائفة الأولى في الخدمات العامة ذات الطابع الاقتصادي [٢]، والثانية تتمثل في الخدمات العامة ذات الطابع غير الاقتصادي [١].

---

(١) عرّف المُشرّع الكويتي المعاملة الالكترونية أو المعاملة عن بُعد بأنها "أي تعامل أو اتفاق يتم إبرامه أو تنفيذه كلياً أو جزئياً بواسطة وسائل ومراسلات الكترونية"، راجع: المادة الأولى من القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية، منشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)، العدد رقم ١١٧٢ بتاريخ ٢٣ / ٠٢ / ٢٠١٤.

(٢) ارتباط الطابع الاقتصادي بالمصلحة العامة حتى ولو كان مشغلو الخدمات أو موردوها من أشخاص القانون الخاص المتعاقدين مع الإدارة لإمداد المستهلكين بخدمات مقابل عائد اقتصادي مثل: خدمات الكهرباء والغاز وشبكات الإنترنت، والطاقة المتجددة وغيرها، على أن تكون هذه الخدمات بإرادة منفردة من السلطة العامة، وتحت رقابة وإشراف الدولة.

وفي خدمات الطائفة الأولى يكون المنتفع في مركز تعاقدي للحصول على الخدمة التي تحتكر الإدارة تقديمها، وتنظيم شروط الانتفاع بها، مثل خدمات: البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات الانترنت، وإمداد العقار بالكهرباء والماء، ويقع على عاتق المنتفع دفع الرسوم المقررة مقابل الانتفاع بالخدمة، "على أن يتم تحديد تلك الرسوم وفق القانون وبمعايير موضوعية"(٢).

وعلى الرغم من أن خدمات الطائفة الأولى هي أنشطة ذات طبيعة اقتصادية إلا أن ذلك لا يمنع من أن "تكون للدولة الكلمة العليا في إنشاء الخدمة، والهيمنة عليها سواء من خلال إدارتها بصورة مباشرة من خلال الموظف العام أو غير مباشرة من خلال التعاقد مع أفراد او شركات بأسلوب التعاقد الإداري" (٣).

ومن الملاحظ أن المنتفع بالخدمات العامة ذات الطابع الاقتصادي ليس له حق مناقشة شروط الانتفاع بها أو تعديلها، وفي المقابل يقع على عاتق الإدارة احترام تلك الشروط وتنفيذها على جميع المتعاقدين بالمساواة التامة دون أي تمييز بينهم.

أما الطائفة الثانية، والتي تتمثل في الخدمات العامة غير الاقتصادية، فإن المنتفع من الخدمة يكون في مركز قانوني أو لائحي، وهذه هي القاعدة العامة في سائر الخدمات العامة غير الاقتصادية.

---

(١) الخدمات ذات الطابع غير الاقتصادي في الغالب الخدمات العامة المجانية وقد تكون خدمات عامة سيادية مثل: الدفاع، والأمن، والعدالة، وإصدار العملة، وقد تكون خدمات عامة إدارية كالمعلومات المدنية والتوظيف.

(٢) راجع : حكم مجلس الدولة الفرنسي الذي قضى فيه بأن الخدمات العامة ذات الطابع الاقتصادي ليست مجانية وإنما يخضعها المُشرّع لأسعار تتناسب مع الخدمة المقدمة وفق معايير موضوعية ومعقولة :
-CE, 16 juillet 2007, n° 293229
(www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000018006881/, (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١٠

(٣) د. أحمد سليمان العتيبي، "النظام القانوني للهيئات والمؤسسات العامة الاقتصادية في الكويت"، مجلة KILAW، كلية القانون الكويتية العالمية، السنة ١٢، العدد ١، ديسمبر ٢٠٢٤، ص ١٣٣.

وتلبي الخدمات العامة غير الاقتصادية إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع" ولا يمكن اختزالها في المفهوم البسيط للخدمات" [١]، وإنما يخضع المنتفع من تلك الخدمات لشروط تنظيمية لكونها في الغالب خدمات مجانية "تشبع حاجات معنوية كالتعليم أو الخدمات الثقافية أو المهنية" [٢]، أو حاجات مجتمعية كالتوظيف والمعاشات التقاعدية.

غاية الأمر أن مجمل الخدمات الحكومية تتوافر فيها جميع المقومات اللازم توافرها في المرفق العام، سواء بالنظر إلى طبيعتها وموضوعها، أو بالنظر إلى صلتها بإدارتها، وضمان استمرارها، من قبل شخص عام ومن أجل مصلحة عامة.

ولعدم حدوث تشكيك في القواعد القانونية المتعلقة بإنشاء المرافق العامة، وتعديلها، وإلغائها، فإن ثمة مبادئ مشتركة بين مختلف المرافق العامة تتلخص في: مبدأ ضمان استمراريته لإشباع الحاجات العامة، ومبدأ تقديم المرفق العام لخدماته للمنتفعين ومستخدمي المرفق على قدم المساواة، فضلاً عن مبدأ قابلية المرفق العام لإمكانية تعديله أو تطويره أو إلغائه [٣].

---

(١) كانت أحكام مجلس الدولة الفرنسي تركز آنذاك على ارتباط الخدمات العامة بالمصلحة العامة، وبالسلطة العامة، ومن تطبيقات ذلك رفض المجلس في حكم قديم له اعتبار مسرح الشانزليزيه مرفق عام حتى وإن كان يدار من قبل مدينة باريس، راجع:

CE, 7 avril 1916, n°58699, Astruc et Société du Théâtre des Champs-Élysées c/ – ville de Paris, www.legifrance.gouv.fr, (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)

ونظراً للتقييم المتطور للقاضي الإداري الفرنسي، فقد عاد مرة أخرى واعترف في عام ١٩٤٤ بمناسبة قضية "L'affaire LÉONI" بإن إنشاء وإدارة المسارح القومية هو في الواقع مرفق عام، راجع:

CE, Sect., 21 janvier 1944, req. n°62836 et n°59847, Sieur LÉONI, – www.legifrance.gouv.fr, (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)

(٢) د. أحمد سليمان العتيبي، "النظام القانوني للهيئات والمؤسسات العامة الاقتصادية في الكويت"، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٣) قد يكون هناك نص قانوني بإلغاء المرفق العام، كما قد يقع الإلغاء بسلطة الإدارة وهي سلطة مقيدة دائماً بدواعي المصلحة العامة، مع وجود سبب صحيح للإلغاء من الناحية القانونية تستند إليه الإدارة، راجع على سبيل المثال: "مرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٥بشأن إلغاء الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم

وهذا المبدأ الأخير المتمثل في قابلية المرفق العام للتعديل والتطوير أو حتى الإلغاء، كان مدخلاً هاماً في انتقال المرافق العامة من تقديم خدماتها بصورتها التقليدية المعروفة، إلى ما يعرف بالمرافق العامة الإلكترونية، أو النشاط الإداري الإلكتروني، حيث يتم تقديم الخدمات للمنتفعين عن بُعد، وفق قوانين تنظم عملها [١].

ثانياً- ماهية النشاط الإداري الرقمي:

النشاط الإداري بوجه عام، "فكرة قانونية تعبر عن الجهد الذي تقدمه الدولة بإرادتها المنفردة وفق القواعد والإجراءات المتبعة في تقديم الخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة"[٢].

وبالنظر إلى طبيعة تلك الخدمات من الناحية الموضوعية، وليس من قبيل الطابع المادي الذي يشير إلى الجهة التي تقدم الخدمة أو مقر تواجدها، فإن النشاط الإداري هو

والسنة النبوية وعلومهما ونقل هذا الاختصاص إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية"، منشور في الكويت اليوم. عدد ١٨ يناير ٢٠٢٥.

(١) راجع على سبيل المثال: القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية، منشور بالعدد رقم ١١٧٢ من الكويت اليوم في ٢٣ / ٠٢ / ٢٠١٤؛ والقانون الكويتي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات المُعّدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٥، منشور بالعدد رقم ١١٨٤ من الكويت اليوم بتاريخ ١٨ / ٠٥ / ٢٠١٤؛ والقانون الكويتي رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، منشور بالعدد رقم ١٢٤٤ من الكويت اليوم بتاريخ ١٢ / ٠٧ / ٢٠١٥؛ والقانون الكويتي رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ بتنظيم الإعلام الإلكتروني، منشور بالعدد رقم ١٢٧٤ من الكويت اليوم بتاريخ ٠٧ / ٠٢ / ٢٠١٦؛ والقانون الكويتي رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن المناقصات العامة، منشور بالعدد رقم ١٢٩٩ من الكويت اليوم بتاريخ ٣١ / ٠٧ / ٢٠١٦.

(٢) Favoreu, C., «. Le management par la performance dans le secteur public local français : Un modèle plus administratif que politique ». *Revue Internationale des Sciences Administratives*, vol :81, Iss :(4), (2015), p722. https://doi.org/10.3917/risa.814.0713.

أسلوب للإدارة تتولاه السلطات العامة في الدولة، ويرتبط بالقانون العام، ويخضع لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة من ناحية، وبحقوق وحريات الأفراد من ناحية أخرى (١).

كما يعبر النشاط الإداري عن ذات الجهد والقواعد والإجراءات وأسلوب الإدارة المتبع في تقديم خدمة ذات مصلحة عامة، حتى لو أُنشئت "بإرادة منفردة لأحد الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلون المرفق العام في التصرفات القانونية، والتي يقتضيها هذا النشاط (٢).

ومما يؤيد ذلك أن المُشرّع الكويتي أخضع كل نشاط للمرفق العام (٣) أيا كان شكله أو نمط استغلاله، سواء كان بصوره مباشره عن طريق الجهة التي أنشأته، أو كان نمط الاستغلال بصورة غير مباشرة عن طريق هيئه أخرى (٤)، شريطة أن تلتزم تلك الهيئة بتأدية الخدمة العامة للمنتفعين بصورة منتظمة ودائمة تحقيقا للمصلحة العامة.

أما النشاط الإداري الرقمي فهو تطور في أسلوب إدارة المرافق العامة باستخدام التكنولوجيا الرقمية، مما يتيح *" الانتقال من الأسلوب التقليدي لإدارة المرفق العامة، إلى إدارة*

---

(١) د. جورج سعد، القانون الإداري العام والمنازعات الإدارية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٩، ص ٦٦.

(٢) د. محمد عبد المحسن المقاطع، " الوضع القانوني لغرفة تجارة وصناعة الكويت وطبيعتها دراسة تحليلية وتأصيلية في إطار النظام الدستوري الكويتي"، بحث منشور بمجلة الحقوق الصادرة عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد ١، السنة ٣٤ ، مارس، ٢٠١٢، ص ٤٩٨.

(٣) راجع على سبيل المثال: القانون الكويتي الصادر بالمرسوم الأميري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ في شأن إنشاء مجلس النقد الكويتي الذي حل محله قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك التسليف والادخار الذي حل محله بنك الائتمان.

(٤) مثل عقود الشراكة Public Privat Partnership (PPP) التي يعهد بمقتضاها المرفق العام إلى أحد أشخاص القانون الخاص للقيام بمهمة إجمالية تتعلق بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال الضرورية للمرفق العام وإدارتها واستغلالها وصيانتها طوال مدة العقد.

المرفق بوسائل رقمية "[١] أي بالتحول إلى خوارزميات يتم معالجتها منطقياً عن طريق أدوات الذكاء الاصطناعي للتعامل مع المرافق العامة سواء عن طريق جهاز الحاسب الآلي أو الهاتف الذكي.

وبمفهوم بسيط يخاطب النشاط الإداري الرقمي الخدمات الحكومية، أو خدمات النفع العام، أو الإدارة العامة التي تتمثل في المرافق والمصالح الحكومية التابعة للدولة، ومن أبرز مظاهر هذا النشاط وجود منصات رقمية لإدارة المرافق العامة، تلك المرافق التي اعتبرها القضاء الإداري الفرنسي، مرادفاً للقانون الإداري، ومعياراً للعديد من عناصره، كالموظف العام[٢]، والأشغال العامة [٣]، والعقود الإدارية [٤] وغيرها.

وبهذا المفهوم يمكن تعريف النشاط الإداري الرقمي، *بأنه" نشاط ذي مصلحة عامة، ينظمه أو يشرف عليه شخص قانوني عام لتحقيق مصلحة ذات نفع عام باستخدام التكنولوجيا الرقمية"* [٥].

ثالثاً- أدوات الذكاء الاصطناعي (AI):

يشتمل النشاط الإداري الرقمي على عدة مفردات تجتمع سوياً للوصول إلى فكرة هذا النشاط ومرتبطة بالضرورة بمفهوم المرفق العام بأبعاده المادية والموضوعية، هذه المفردات

---

(١) راجع: راجع: المادة ٨ من القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الإلكترونية.، وكذلك: د. محمد ناصر محمد، "التحول الرقمي وأثره على المرفق العام"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد: ٦٤، العدد ٢، يوليو ٢٠٢٢، ص ٣: DOI: 10.21608/jelc.2022.257369

(٢) CE, 4 juin 1954,) Affortit) (Vingtain)., www.legifrance.gouv.fr,& (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)

(٣) TC, 28 mars 1955, (Effimieff)., www.legifrance.gouv.fr, (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)

(٤) CE, 20 avril 1956, époux Bertin et ministre de l'Agriculture contre consorts ((Grimouard)., www.legifrance.gouv.fr, (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)

٥) Germain, I. "La définition du service public en droit administratif»، cours de droit.net, octobre 2024, p 3.

مثل: أدوات الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي أو الرقمنة، وأخيراً الانتقال من التعامل الإلكتروني إلى التعامل الرقمي.

إن الذكاء الاصطناعي مجال مُعقّد به العديد من التعريفات ذات المفردات التقنية، له تفسيرات متعددة، مما يصعب الوقوف على تعريف مانع جامع موحد للذكاء الاصطناعي كتقنية قادرة على تقليد القدرات البشرية، بالرغم من استخداماته في حياتنا اليومية خلال برامج الحاسوب، والكاميرات الذكية، والتعرف على الوجه والكلام في الهواتف الذكية.

وقد وصفت المفوضية الأوربية الذكاء الاصطناعي بأنه " أنظمة تعرض سلوكاً ذكياً من خلال تحليل بيئتها واتخاذ إجراءات بدرجة معينة من الاستقلالية لتحقيق أهداف محددة"(١).

وعرّفته الموسوعة البريطانية على أنه "القدرة على أداء مهام على أجهزة الحاسوب أو في الروبوتات التي يتم التحكم فيها بواسطة الحاسوب"(٢)، هذه المهام مرتبطة بشبكات عصبية اصطناعية في تقليد لبنية الدماغ البشري يكون لها القدرة على التفكير، والمنطق، والتعلم من التجارب السابقة، وحل المشكلات، والرد بلغة بشرية على الأسئلة.

كما عرّفته المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) بأنه "فرع من فروع الحاسب الآلي يستخدم بيانات تم تطبيقها على نماذج رياضية (الخوارزميات) لتفسير المواقف المعقدة، ويستطيع إنشاء أنظمة وبرامج تقوم بمهام كان يعتقد في الماضي أنها مقتصرة على البشر"(٣).

---

(١) راجع استراتيجية المفوضية الأوربية المنشورة في ٢٠١٨/٤/٢٥ لتعزيز قدرات الذكاء الاصطناعي في دول الاتحاد الأوربي والصناعات ذات الصلة في:
www.europeansources.info/record/communication-AI) (أخر زيارة ٢٠٢٥/٧/٦).

(٢) تعريف الذكاء الاصطناعي في الموسوعة البريطانية (Britannica)، راجع: www.britannica.com، (أخر زيارة ٢٠٢٥/٧/٢٢).

(٣) the International Organization for Standardization (ISO)هي أقدم المنظمات الدولية غير الحكومية أُنشئت عام ١٩٤٦ لتطوير معايير دولية في التجارة والتعاون بين الشركات والأشخاص في جميع أنحاء العالم، راجع: www.iso.org/artificial-intelligence، (أخر زيارة ٢٠٢٥/٧/٢٢).

وعلى وجه العموم فإن الذكاء الاصطناعي (AI) هو أحد علوم الحاسب الآلي القادرة على تطوير الأنظمة والبرامج بالقدرة على التحليل والتفكير والتنبؤ إلى درجة محاكاة العقل البشري في التفكير في العديد من المجالات.

ويشار إلى أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) أي للمكونات، أو المبادئ أو التقنيات الأساسية في هذه التكنولوجيا الحديثة، وهي متعددة ومتطورة، لكن أهم تلك الأدوات المستخدمة في مجال النشاط الإداري على وجه الخصوص: التعلم الآلي، والتعلم العميق، والبيانات الضخمة، ومعالجة اللغة الطبيعية:

١ –التعلم الآلي أو خوارزميات تعلم الألة:

ML (Machine Learning

هي إحدى أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) التي تعتمد على العديد من الشبكات العصبية، كنوع من البرمجة التقليدية التي تعطي الإجابات المتوقعة على استفسارات "وفقاً لبيانات محدودة تتوافر في مخزن أجهزة الحاسوب"[١]، مما يُمّكّن أجهزة الحاسوب من استخراج مميزات وأنماط متعددة وتصنيفها على نطاق واسع لما سبق التدريب عليه.

٢ –التعلم العميق أو معالجة اللغة العميقة:

: Deep Learning (DL)

هي احدى أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) المتقدمة، والمصممة لمعالجة وفهم وإنشاء النصوص تشبه تلك التي يصممها العقل البشري، يتم تدريبها على كميات كبيرة من البيانات الضخمة مما تعد نقطة انطلاقة موثوقة لمهام متعددة [٢].

٣ – البيانات الضخمة:

: Big Data (BD)

---

١) www.britannica.com (أخر زيارة ٥/٧/ ٢٠٢٥)،

٢) (Bombazine، "On the opportunities and risks of foundation models" ، R.,) (2021 .https://doi.org/10.48550/arXiv.2108.07258

تعتمد خوارزميات الذكاء الاصطناعي، المتوفرة في الأداتين سالفتي البيان: (ML) و (DL) على مجموعة كبيرة من البيانات تسمى Big Data (BD)أو البيانات الضخمة، وهي خليط من البيانات المنظمة [١] وشبه منظمة [٢] وغير المنظمة [٣]، على عكس البيانات التقليدية التي تكون في الغالب منظمة في جهاز الحاسب الآلي فيسهل تصنيفها.

ولا تتميز Big Data (BD) " بضخامتها فقط، بل وسرعة تدفقها، وتنوعها من خلال دمج تنسيقات متعددة، ودقتها من حيث موثوقية البيانات، بالإضافة إلى قيمتها من حيث فائدتها الحقيقية والملموسة"[٤].

٤ – معالجة اللغة الطبيعية:

Natural language processing (NLP)

تم تصميم أداة الذكاء لاصطناعي (NLP) لتمكين جهاز الحاسوب من فهم اللغة البشرية والتعامل معها بتفسيرها وإنشائها ومعالجتها وترجمتها إلى لغات أخرى وتحويل النص المنطوق إلى مكتوب، وتلخيصه، إضافة إلى الإجابة على الاستفسارات، على سبيل المثال روبوتات الدردشة لخدمة العملاء والرد على الاستفسارات المستخدمة في أغلب الشركات، والمنصات التي ترد على استفسارات المستخدمين مثل منصة ديوان الخدمة المدنية الكويتي[٥].

---

(١) البيانات المنظمة هي البيانات التي صممت مسبقاً بواسطة العقل البشري مثل إدراج أسماء الموظفين هجائياً، وأرقام ملفاتهم، وسائر بياناتهم الوظيفية، بشكل صحيح، وإدراجها في حقول وجداول، مما يسهل تحليلها، واستخراجها وفق قواعد بيانات موجودة في جهاز الحاسب الآلي.

(٢) البيانات شبه المنظمة هي بيانات مهيكلة من جانب أدوات الذكاء الاصطناعي في تنظيم هرمي عند تخزينها على سبيل المثال: الربط بين رقم ملف الموظف، وصورته الشخصية، وصور من المستندات الموجودة بالملف وهكذا.

(٣) البيانات غير المنظمة هي بيانات تتسم بالمرونة، وقابليتها للتوسع، ويصعب ربطها بالبيانات المنظمة لاستخلاص قيمة معينة، على سبيل المثال: السجل العام لجميع ملفات الموظفين المدنيين في الدولة.

٤)(www.ibm.com/think/topics/big-data (أخر زيارة ٦/٧/ ٢٠٢٥).

(٥) أنظر ما سيرد تفصيله في موضع لاحق بالمبحث الثاني من هذا البحث.

ويمكن عن طريق معالجة اللغة الطبيعية، على سبيل المثال، ترجمة حكم قضائي بالكامل، وتحليل حيثياته، واستخلاص القاعدة القضائية منه، ووضع رمز لكل قاعدة لسهولة استرجاعها بين عدد من الأحكام، بل واستكشاف الأخطاء وتصحيحها في النص.

وفي مجال الوظائف العامة يمكن لأداة الذكاء الاصطناعي (NLP) استخراج النصوص القانونية واللائحية المتعلقة بقواعد الحضور والانصراف، وتقييم الأداء، واحتساب مكافأة نهاية خدمة الموظف، إلى غير ذلك من المسائل الفنية الدقيقة التي تتطلب من المسؤول تطبيق النصوص القانونية والقرارات الإدارية المتعلقة بشؤون الموظفين.

رابعاً- التحول الرقمي والرقمنة:

١ -التحول الرقمي:Digital Transformation

"تعد أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) نقطة تحول محوري في النقاشات حول التحول الرقمي وتعزيز الخدمات العامة"[١]، ومن الضروري أن يستفيد المرفق العام من خلال "التطور العلمي والتكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات"[٢]، إلى جانب التكنولوجيا الرقمية، لكي يتحقق التحول من المرفق العام التقليدي، أو الإلكتروني، إلى النشاط الإداري الرقمي، أو المرفق العام الرقمي الذي يعتمد على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي (AI).

والتحول الرقمي للمرفق العام هو أحد مظاهر النشاط الإداري الرقمي للمرفق، ويقصد به" التغيير في طبيعة ووسيلة ممارسة الإدارة بالانتقال إلى المجال الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع تعاملات المرفق"[٣].

---

(١) الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، " الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في دولة الكويت في الفترة من ٢٠٢٥- ٢٠٢٨"، الكويت، مطبوعات الجهاز، ص ٣.

(٢) د. محمد ناصر محمد، "التحول الرقمي وأثره على المرفق العام، مرجع سابق، ص ١١.

(٣) د. خليفي محمد، " تحديات الرقمنة في قطاع الوظيفة العمومية"، مجلة القانون والعلوم السياسية- منصة (ASJP)الإلكترونية، الجزائر، المجلد :١١، العدد (١)، ٢٠٢٥، ص ٢٦٧، المُعرّف الرقمي: https://asjp.cerist.dz/en/article/266765

كما يعني التحول الرقمي "تطبيق التكنولوجيا الرقمية في المرافق العامة، من أجل تدعيم العمل الإداري، استناداً إلى قدرات الآلة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) [١].

والتكنولوجيا الرقمية مصطلح واسع يشمل مقطعين: (التكنولوجيا) أي التقنية التي تعبر عن الأساليب والأنظمة والأجهزة المستخدمة لأغراض عملية وللمعرفة العلمية، أمّا مصطلح (الرقمية) فيعني عملية تسجيل الأنظمة الرقمية، ونقل المعلومات في شكل ألاف الإشارات الصغيرة جداً.

على هذا النحو، فإن التكنولوجيا الرقمية مصطلح واسع يشمل كافة الأدوات المستخدمة في تكنولوجيا الاتصالات والحاسوب والتقنيات ونشر المعلومات والذكاء الاصطناعي والرقمنة وكافة العمليات الدقيقة التي تساعد على إنشاء وإدارة وتخزين البيانات [٢].

ويعد التحول الرقمي للمرفق العام سياسة عامة تنتهجها الحكومات من خلال إدارات متخصصة لدعم التكنولوجيا الرقمية في المجتمع بوجه عام وفي الإدارات والخدمات والمرافق العامة على وجه الخصوص.

وتطبيقاً لهذه السياسية، استحدثت الحكومة الفرنسية منصب وزاري للتحول الرقمي (وزير الشؤون الرقمية) ، لتقديم المشورة للحكومة في تطوير وتقييم السياسة العامة للتحول الرقمي [٣]، وأُنشئت إدارة متخصصة (المجلس الرقمي الوطني) [٤] من أجل تحديات التحول الرقمي في المجتمع الفرنسي.

---

(١) د. محمد ناصر محمد، "التحول الرقمي وأثره على المرفق العام، مرجع سابق، ص ٩.

٢)(www.collinsdictionary.com/dictionary/english/digital-t. (أخر زيارة ٨/٧/ ٢٠٢٥).

(٣) راجع: المرسوم الفرنسي بشأن الصلاحيات المفوضة لوزير الدولة المكلف بالشؤون الرقمية الصادر في ١٠/ ٤/ ٢٠١٩:

D. n° 2019-295, 10 avr. 2019 relatifs aux attributions déléguées au secrétaire − d'État auprès du ministre de l'Économie et des Finances et du ministre de l'Action et des Comptes publics, chargé du numérique.

(٤) راجع: المرسوم الفرنسي بشأن إنشاء المجلس الوطني الرقمي:

D. n° 2017-1677, 8 déc. 2017 relatifs au Conseil national du numérique.−

وفي الكويت وضعت الحكومة استراتيجية للتحول الرقمي في كافة المرافق العامة بالدولة، أطلقت عليه "مشروع دولة مدفوعة بالذكاء الاصطناعي"[١] عن طريق بناء نظام قوي للذكاء الاصطناعي يُتيح التحول الرقمي لكافة الخدمات العامة الاقتصادية وغير الاقتصادية.

٢ – الرقمنة :Digitization :

عرّف قاموس أكسفورد الرقمنة بأنها " عملية تغيير البيانات إلى شكل رقمي يمكن قراءته ومعالجته بسهولة بواسطة جهاز الحاسب الآلي"[٢].

وبالمفهوم الواسع فإن الرقمنة هي جزء من التحول الرقمي، وليست مرادفاً له، الأمر الذي جعل العديد من الأدبيات العلمية تقع في خلط بين المصطلحين، أو تشير إلى مصطلح الرقمنة كمرادف للتحول الرقمي، وهو خلط غير صحيح، ذلك أن الرقمنة تعني استخدم أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) في بعض العمليات تمهيداً للتحول الرقمي لكامل الخدمات العامة.

وكعمليات فرعية تخدم التحول الرقمي قد تتمثل في "مسح الصورة أو تحويل تقرير أو تخزينه على جهاز الكمبيوتر"[٣]، ومن أمثلتها الواقعة، رقمنة بيانات الموظف العام في دولة الكويت من خلال ما يعرف "بالنظم المتكاملة"، وهي عملية فرعية داخل التحول الرقمي لمرفق الخدمة المدنية [٤].

---

(١) الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، " الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في دولة الكويت"، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) (www.oxford-learnersdictionaries.com (أخر زيارة ٢٠٢٥/٧/٨)

(٣) د. خليفي محمد، " تحديات الرقمنة في قطاع الوظيفة العمومية، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٤) راجع "النظم المتكاملة في ديوان الخدمة المدنية، قطاع شئون نظم المعلومات:

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2737398-(أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/٢٣).

المطلب الثاني

آليات الانتقال إلى النشاط الإداري الرقمي بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI).

اقتضت ضرورات الانتقال إلى النشاط الإداري الرقمي باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، نقل النشاط الإداري للمرافق العامة الذي يدار عن بُعد خلال السنوات الماضية، إلى النشاط الإداري الذي يعتمد على التكنولوجيا الرقمية، هذا من ناحية أولى.

ومن ناحية ثانية، ونتيجة التطور في أدوات الذكاء الاصطناعي ذاتها، بات من الضروري للمرافق العامة التي تدار رقمياً الاعتماد على أداة الذكاء الاصطناعي التوليدي لما يتميز به من خصائص تتناسب والانتقال للنشاط الرقمي على نحو ما يتم تفصيله في نقطتين:

أولاً- نزع الطابع المادي من المرفق العام:

مع انتشار استخدام الانترنت وتكنولوجيا الاتصالات على نطاق واسع في الجهات الحكومية، خطت أغلب الدول منذ نهاية تسعينات القرن الماضي إلى استخدام الانترنت في الإدارة العامة على نطاق واسع لنزع الطابع المادي عن مقار الجهات الحكومية.

" وقد انعكس تطويع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات باستخداماتها المنتشرة والمتطورة في النشاط الإداري على تعاملات الإدارة العامة وتحقيق المصلحة العامة"[١]، وظهور ما يعرف بالحكومات الالكترونية أو البوابات الإلكترونية.

ويعني نزع الطابع المادي عن المرافق العامة: "التوسع في تواصل المواطن مع المرفق العام عن طريق جهاز الكمبيوتر والإنترنت للحصول على الخدمات العامة بدلاً من الذهاب الفعلي لموقع المرفق"[٢].

---

(١) د. فارس عثمان الوقيان " الإدارة الإلكترونية وأثرها على الإصلاح الإداري في المرافق العامة: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠٢٢، ص ٢٩.

(٢) CE, Les expérimentations: comment innover dans la conduite des politiques publiques ?, 2019, Doc. Fr., Les études du Conseil d'État, p 3.

ولا يعني التجريد من الطابع المادي الاستفادة من الخدمات إلكترونياً فحسب، بل وإظهار دور الإدارة في تثقيف المواطن على التواصل الالكتروني من ناحية، وحق المواطن في الوصول إلى المعلومات التي بحوزة الإدارة"[١]، والاطلاع على تصرفات الإدارة [٢].

إن التجريد من الطابع المادي للمرفق العام، الذي اعترف به مجلس الدولة الفرنسي [٣] نتيجة لاعتماد المرفق على تكنولوجيا الاتصالات، يؤكد على تعريف المرفق العام وفق المدلول الموضوعي الذي يعبر عن الخدمة أو النشاط، والابتعاد عن المدلول العضوي أو الشكلي والذي يقصد به المنظمة أو الهيئة التي تتولى إشباع حاجة عامة [٤].

ثانياً- تطوير النشاط الإداري من إلكتروني إلى رقمي:

في نهاية القرن العشرين، شاع استخدام الإنترنت على نطاق واسع في المرافق العامة، وأخذت الحكومات على عاتقها تطويع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل تطوير النشاط الإداري بما ينعكس على تعاملات المرافق العامة وتحقيق المصلحة العامة، وفق تشريعات [٥]

---

(١) د. خالد مدغم الداهوم العازمي " تطور دور المرافق العامة في دولة الكويت في ضوء النشاط الإداري الالكتروني: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٩، ص ٣٣.

(٢) طالما كانت تلك الخدمات تقدم للمواطن مكتوبة، أو مرسومة، أو مقروءة، أو مسموعة، أو مرئية، راجع: المادة الأولى من القانون الكويتي رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قانون حق الاطلاع على المعلومات المنشور بالعدد رقم ١٤٩٩ من الكويت اليوم بتاريخ ٠٦ / ٠٩ / ٢٠٢٠.

(٣) CE, Les expérimentations : comment innover dans la conduite des politiques publiques ? 2019, Doc. Fr., Les études du Conseil d'État, p 3.

(٤) د. فارس عثمان الوقيان " الإدارة الإلكترونية وأثرها على الإصلاح الإداري في المرافق العامة، مرجع سابق، ص ٦٧؛ خالد مدغم الداهوم العازمي " تطور دور المرافق العامة في دولة الكويت في ضوء النشاط الإداري الالكتروني، مرجع سابق، ص ٤١.

(٥) على سبيل المثال: القانون الكويتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الإلكترونية؛ وقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء حكومة دبي الإلكترونية؛ والقانون المصري رقم ١٥ لسنة٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات".

تنظم النشاط الإداري الإلكتروني، أو تعامل المنتفعين من خدمات المرافق العامة عن بُعد، وأطلق على هذا التوجه تعبير "الحكومة الإلكترونية"[١].

يعد هذا النشاط الإداري الإلكتروني أو ما أُطلق عليه مجازاً بالحكومة الإلكترونية، هو نقطة انطلاق النشاط الإداري الرقمي للمرفق العام والتحول إلى الرقمنة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي (AI)، مثل: التعلم الآلي، والتعلم العميق، والبيانات الضخمة، ومعالجة اللغة الطبيعية، مما أتاح للمرافق العامة قدرات رقمية للتعامل مع المنتفعين من الخدمات العامة ليس فقط عن بُعد، بل وبقدرات تضاهي تعامل العقل البشري.

فإذا كان النشاط الإداري الإلكتروني يعبر عن التعامل مع المرفق العام، والانتفاع من خدماته عن بُعد، دون الذهاب إلى مقر الهيئة أو المؤسسة أو الإدارة العامة المسؤولة عن إدارة المرفق، فإن النشاط الإداري الرقمي باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) يجعل المرفق قادراً على تصميم نماذج للعقود الإدارية، والقرارات الإدارية من "خلال الاستفادة من البيانات الضخمة والتعلم الآلي كأدوات للذكاء الاصطناعي"[٢].

هذا ومن غير المتصور، كما يعتقد رأي [٣]، بأن يكون النشاط الإداري الرقمي هو ذات فكرة النشاط الإداري الإلكتروني، أو أن يكون التحول الرقمي للمرفق العام هو ذات مفهوم التعامل مع المرفق العام عن بُعد، ذلك أن استخدام التكنولوجيا الرقمية يجعل المرفق العام قادراً على تعزيز الابتكار في مجال الخدمات العامة للمستخدمين والمنتفعين من تلك الخدمات، وهذا ما وصفه تقرير مجلس الدولة الفرنسي بعبارة " نزع الطابع المادي لخدمات النفع العام"[٤].

---

(١) على سبيل المثل موقع الحكومة الإلكترونية الأمريكي (www.firstgov.gov)، وبرنامج التعاملات الحكومية السعودي (http://www.yesser.gov.sa/a)؛ وموقع الحكومة الإلكترونية الكويتي(http://www.e.gov.kw.). (أخر زيارة ٨/٧/ ٢٠٢٥).

(٢) R.،Bombazine, op, cit, p2.

(٣) د. محمد ناصر محمد، "التحول الرقمي وأثره على المرفق العام، مرجع سابق، ص ١٢(يشير المؤلف إلى أن التحول الرقمي هو استفادة المرفق من مجال الاتصالات والمعلومات، وهذا وصف، في تصورنا، غير دقيق).

(٤) CE, Les expérimentations : comment innover dans la conduite des politiques publiques ? 2019, Doc. Fr., Les études du Conseil d'État, p 3.

إن النشاط الإداري الرقمي للمرفق العام هو نقلة نوعية في خدمات النفع العام ليس فقط على نطاق المرفق العام، بل على مستوى القانون العام في عصر الذكاء الاصطناعي، مما يجعل استخدام الملفات والمستندات والبيانات الضخمة المخزنة في المنصة الرقمية للمرفق العام أقرب إلى فكرة اتخاذ القرار وفق السلطة المقيدة [١] للآلة عندما تكون الإدارة ملزمة بسيادة القانون باتخاذ قرار معين.

وتفصيل ذلك أن السلطة المقيدة تعود إلى إرادة المُشرّع حينما يضع النص القانوني وذلك باعتماده على أسلوب صياغة القاعدة القانونية الثابت الجامد والمُلزم الآمر للإدارة، فالإدارة تكون ملزمة باتخاذ القرار الإداري طبقاً للقانون وفي حدود اختصاصها، وفي الشكل الذي رسمه لها المُشرّع، واستناداً إلى أسباب صحيحة يقرّها القانون، مع افتراض استهداف القرار للغاية المحددة لها افتراضاً لا يقبل إثبات العكس.

تطبيقاً على ذلك قضي بأن " لم يترك فيه المُشرّع لها حرية التقدير من حيث المنح أو الحرمان فيفرض عليها بطريقة آمره التصرف الذي يجب عليها اتخاذه متى توافرت الضوابط الموضوعية في خصوصه، ويقتصر دورها على التحقق من توافر تلك الشروط " [٢].

---

(١) من أمثلة السلطة المقيدة أن يمنح القانون الموظف العام الحق في القيام بإجازة في توقيت معين دون توقف على موافقة الجهة الإدارية ، فإنها لا تملك في ذلك حولاً، وتكون سلطتها في هذا الشأن مقيدة بحيث لا تستطيع أن تحجب عن الموظف تمتعه بهذا الحق متى توافرت موجباته، راجع: حكم محكمة التمييز الكويتية، رقم ٢٨٩ لسنة ٢٠٠٨ إداري، الصادر بجلسة ٢٣ /٢/ ٢٠١٠ ، منشور في برنامج الموسوعة القانونية لتشريعات وأحكام دولة الكويت (موسوعة إلكترونية) إعداد المحامين أسامة العزوني والحميدي السبيعي، المجمع العربي القانوني، الموقع الإلكتروني للموسوعة: www.laa-eg.com . (أخر زيارة ٦/٩/ ٢٠٢٥).

(٢) حكم محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٠١٢ إداري، الصادر بجلسة ٢٠١٥/٧/٨، الموسوعة القانونية لتشريعات وأحكام دولة الكويت (موسوعة إلكترونية) إعداد المحامين أسامة العزوني والحميدي السبيعي، المجمع العربي القانوني، الموقع الإلكتروني للموسوعة: www.laa-eg.com . (أخر زيارة ٦/٩/ ٢٠٢٥).

ثالثاً: الذكاء الاصطناعي التوليدي (GAI) في مجال الوظيفة العامة:

التوظيف، أو شغل الوظائف العامة من الحقوق الدستورية"[١] للمواطنين المنظمة وفق قوانين وظيفية عامة وخاصة، كالتزام تخاطب به الدساتير المُشرّع العادي لصياغة تنظيم ممارسة الحق في التوظف، بمعنى" العمل المنتظم بكيفية معينة في وظيفة مدنية "[٢].

ولما كانت الوظيفة هي نقطة البداية في النشاط الإداري الذي يستلزم تكوين الوحدات الإدارية، فلا مجال أن يؤدي رسالته إلا عن طريق شخص طبيعي يكون المُعّبر عن إرادته، هو الموظف العام.

لأن الوظيفة العامة ما هي إلاّ " تكليف للقائم بها"[٣] فيجب أن يكون قادراً على تحمله هذا التكليف ضماناً لحس سير المرافق العامة بانتظام وتقديم خدماتها للمستخدمين والمنتفعين على قدم المساواة.

وبإدخال أدوات الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي للمرفق العام يتم الانتقال إلى النشاط الإداري الرقمي عن طريق وضع استراتيجيات لدمج أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) في مجال الخدمة المدنية بشكل خاص، مما يكون له بالغ الأثر على تدريب الموظف العام على التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي (AI)، وإنجاز معاملات الموظفين بسرعة وإتقان، فضلاً عن التعامل الرقمي في التعيين، والنقل، والندب، والترقية.

ويعد الذكاء الاصطناعي التوليدي Generative AI (GAI) أحد أدوات (AI) ذات التأثير المباشر في الانتقال إلى النشاط الإداري الرقمي حيث يمكن لهذه الأداة

---

(١) راجع المادة (٢٦) من الدستور الكويتي الصادر في عام ١٩٦٢؛ والمادة (١٤) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدّل في عام ٢٠١٩، أما المُشرّع الدستوري الفرنسي فقد اعتبر الحق في التوظف أو العمل من الحقوق التي وردت في مقدمة الدستور.

(٢) المادة ٢ من المرسوم الكويتي بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن الخدمة المدنية، بنصها على أن " الموظف كل من يشغل وظيفة مدنية من وظائف الجهات الحكومية أيا كانت طبيعة عمله أو مسمى وظيفته".

(٣) المادة (٢٦) من الدستور الكويتي.

إنشاء محتوى أصلي مثل نص القرارات الإدارية، أو إدماج صور وصوت وفيديو إلى المستندات، استجابة إلى طلبات الموظف أو الإدارة أو مستخدمي المرفق العام.

ويعتمد (GAI) على أدوات الذكاء الاصطناعي الأخرى كنماذج التعلم الآلي ونماذج اللغة العميقة، والخوارزميات التي تحاكي اتخذا القرار في الدماغ البشري، استناداً إلى البيانات الضخمة، مما يمكن فهم اللغة الطبيعية للمستخدمين[١]، فيستطيع الموظف مخاطبة الإدارة والحصول على الرد على أسئلته بصورة رقمية، أو الحصول على ردود جديدة ذات صلة بموضوعة، "مما يحقق العلم اليقيني بالقرار الذي يتحقق به الإحاطة بصورة كاملة شاملة لجميع عناصره حتى يتسنى لصاحب الشأن أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة له وأن يحدد علي مقتضى ذلك طريقه الطعن فيه "[٢].

وقد تبّنت دولة الكويت الذكاء الاصطناعي التوليدي من أجل العمليات الداخلية حتى يتسنى للإدارة رقمنة القرارات الإدارية في مجال الوظيفة العامة، وإنشاء وثائق رقمية لكل موظف، وإعداد تقارير الكفاءة السنوية الرقمية، بالإضافة إلى العديد من النماذج التي تعمل على تحسن كفاء الخدمة المدنية في الدولة [٣].

وعلى المستوى الفرنسي، تم دمج الذكاء الاصطناعي التوليدي في الخدمة العامة من خلال استراتيجية وطنية اعتمدت في عام ٢٠١٨، يتم مراجعتها بناءً على نتائج لجنة الذكاء

---

(١) www.ibm.com/think/topics/generative-a (أخر زيارة ٩/٧/ ٢٠٢٥).

(٢) حكم محكمة التمييز الكويتية، في الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٠ إداري، الصادر بجلسة ٢٠٠٢/١/٢١، منشور في مجلة القضاء والقانون، السنة ٢٨، العدد ٢، وزارة العدل، دولة الكويت، ص ١٧٥
وأنظر كذلك إلى حكمها في الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٠١٤ إداري، الصادر بجلسة ٢٠١٦/١/١٣، منشور في: الموسوعة القانونية لتشريعات وأحكام دولة الكويت (موسوعة إلكترونية)، مرجع سابق، www.laa-eg.com.(أخر زيارة ٩/٦/ ٢٠٢٥).

(٣) كما تبنت الاستراتيجية الكويتية وظيفة جديدة (مستشار الذكاء الاصطناعي) الذي يساعد الطلاب في توجيه مساراتهم المهنية والوظيفية باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي ومعالجة اللغة الطبيعية، راجع: الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، " الاستراتيجية الوطنية ..." مرجع سابق، ص ١٧، ١٨.

الاصطناعي التوليدي التي أُنشئت في مارس ٢٠٢٤ من قبل "وزارة التحول والوظائف العامة لنشر الذكاء الاصطناعي في الوظيفة العامة"، عبر منصة رقمية للوظيفة العامة".(١)

المبحث الثاني

مظاهر النشاط الإداري الرقمي في مجال الوظيفة العامة

من خلال منصة (CSC) الرقمية.

إن نظرية المرفق العام في مفهومها البسيط تعبر عن "المظهر الإيجابي لنشاط الإدارة سواء تتولاه بنفسها، أو بالاشتراك مع الأفراد، مع الوضع في الاعتبار أن "تمتع المرافق العامة بوسائل السلطة العامة وامتيازاتها يجعل الأفراد في وضع لا يسمح لهم بمنافسة نشاطات هذه المرافق"(٢).

ولما كانت نوعية وكمية الأنشطة التي تقوم بها السلطة الإدارية لتنفيذ السياسة العامة للدولة تتحدد من خلال أساليب التنظيم الإداري فقد أخضع المُشرّع الكويتي كل نشاط للمرفق العام بحسب طبيعة المرفق، فهناك المرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي والتجاري، مثل مؤسسة الموانئ الكويتية، ومؤسسة البترول الكويتية، إلى جانب مرافق عامة إدارية مثل ديوان الخدمة المدنية الذي يتصرف في شؤون الوظيفة العامة في دولة الكويت كسلطة عامة مكلفة بتسيير مرفق عام.

ومن أهم مظاهر تطوير النشاط الإداري للمرافق العامة في دولة الكويت بالانتقال إلى النشاط الرقمي إنشاء وإدارة وتشغيل المنصات الرقمية للمرافق العامة، وفي ضوء المبادئ الحاكمة للسير المنتظم لتلك المرافق وتحقيق المصلحة العامة من الانتفاع بخدماتها دون توقف.

ومن أبرز المنصات الرقمية في هذا الصدد منصة (CSC) الرقمية الخاصة بنظام الخدمة المدنية في دولة الكويت التي تعمل على تطور النظام القانوني للموظف العام في دولة الكويت باستخدام الذكاء الاصطناعي، تعبيراً عن النشاط الإداري الرقمي أو المرفق العام

---

(١) ministère De Transformation Et De La Fonction Publiques, op, cit, p5.

(٢) ANTIPPAS, J. «La responsabilité administrative …..» op, cit, P 711.

الرقمي حيث يكون مستخدميه من كافة طوائف المجتمع، بينما المنتفعين من خدماته على وجه الخصوص هم طائفة الموظفين العموميين.

ويقتضي الحديث عن مظاهر النشاط الإداري الرقمي في مجال الوظيفة العامة خلال منصة (CSC) الرقمية، التعريف بالمنصة وفق منظور القانون العام، والبحث في مدى تكييفها كمرفق عام رقمي مع المبادئ الحاكمة للمرافق العامة، وأثر المنصة على تطور الوظيفة العامة في دولة الكويت، وذلك في مطلبين النحو التالي:

المطلب الأول: منصة (CSC) كنموذج للنشاط الإداري الرقمي في المرافق العامة غير الاقتصادية.

المطلب الثاني: التكييف القانوني لمنصة (CSC) الرقمية في ضوء مبادئ المرافق العامة.

المطلب الأول

منصة (CSC) كنموذج للنشاط الإداري الرقمي في المرافق العامة غير الاقتصادية.

تبنى الدستور الكويتي [١] نظام اللامركزية بنوعيها: المرفقية والمتمثلة بالمؤسسات والهيئات العامة، والإدارية مثل المجلس البلدي، وديوان الخدمة المدنية، والهيئة العامة للمعلومات المدنية، وهذا التقسيم يقوم على أساس تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعدد الأشخاص المرفقية العامة، إلى جانب الإدارة المركزية.

تتعدد أنواع الأشخاص المرفقية العامة في القانون الكويتي وفق طبيعتها فتنقسم إلى المرافق الصناعية والتجارية، والمرافق العامة الإدارية، فالأولى تأخذ ببعض أساليب القانون الخاص في إدارة المرفق العام [٢]، فهي أشخاص مرفقية تمارس التجارة الداخلية والخارجية

---

(١) تنص المادة (١٣٣) من الدستور الكويتي على أن: (ينظم القانون المؤسسات العامة وهيئات الإدارة البلدية بما يكفل لها الاستقلال في ظل توجيه الدولة ورقابتها).

(٢) أنظر على سبيل المثال المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء "مؤسسة البترول الكويتية" نص في مادته الأولى على أن " تنشأ مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ويكون لها شخصية اعتبارية تسمى مؤسسة البترول الكويتية".

والأنشطة الصناعية ومثلها في الكويت: بنك الكويت المركزي، ومؤسسة البترول الكويتية، بينما الأشخاص المرفقية الإدارية أو المرافق العامة الإدارية، فهي، لا تسعى إلى الربح، فلا تأخذ بأساليب القانون الخاص، ومن أمثلتها ديوان الخدمة المدنية.

ويعد ديوان الخدمة المدنية بالكويت شخصية اعتبارية قانونية عامة، وهو مرفق عام إداري، ومن طبيعة الخدمات العامة غير الاقتصادية، حيث يقوم الديوان على حسن سير الخدمة المدنية، والإشراف على شؤون الموظفين في الجهات الحكومية الخاضعين لأحكام "المرسوم بقانون رقم ١٥/ ١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية"، والقانون الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ في شأن الخدمة المدنية".

لقد كان الديوان يلحق بوزير المالية، ثم وزير التجارة والصناعة، ثم أصبحت تبعية الديوان لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء [١]، بينما يقدم الديوان تقاريره السنوية عن الخدمة المدنية لوزير الدولة للشؤون القانونية.

ويعين رئيسه بمرسوم يعهد إليه إدارة شؤون الديوان ضماناً لاستقلاله، ويعاونه وكيل، ووكيل مساعد، وهم يخضعون جميعاً مع موظفي الديوان لأحكام قانون ونظام الخدمة المدنية، كسائر موظفي الدولة.

وكمرفق عام إداري يختص الديوان باقتراح القوانين واللوائح الخاصة بشؤون الوظائف العامة وإبداء الرأي فيما يقترح من مشروعات متصلة بهذه الشؤون قبل إقرارها، والإشراف على تنفيذ قوانين ولوائح التوظف وتفسيرها [٢]، كما يصدر اللوائح والقرارات والتعاميم المنظمة بأوقات العمل، وتحال إليه التظلمات الإدارية لإبداء الرأي فيها [٣].

---

(١) راجع المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن قانون ديوان الخدمة المدنية الصادر في ٨/ ١٠/ ١٩٩٦ بتعديل المرسوم الأميري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء (ديوان الموظفين) المسمى القديم لديوان الخدمة المدنية؛ راجع أيضا: المادة الرابعة من ذات القانون.

(٢) المادتان: ١، ٢/أولاً/ ثانياً من قانون ديوان الخدمة المدنية رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٦.

(٣) انتهى القضاء الإداري الكويتي إلى أن مسلك الإدارة بإحالة التظلم الإداري للديوان لا يعد مسلكاً إيجابياً بالرد على التظلم، على سبيل المثال، حكم محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٠٤ إداري،

ونتيجة لإدخال أدوات الذكاء الاصطناعي أنشأ الديوان منصة (CSC) الرقمية، لكي تعبر عن النشاط الإداري الرقمي للمرفق العام، وبذلك تحول هذا المرفق الهام من مجرد موقع على بوابة الحكومة الإلكترونية الكويتية، إلى نشاط إداري رقمي وفق آليات التحول الرقمي للمرافق العامة في الدولة.

هذا وتقسم منصة (CSC) الرقمية إلى قسمين: الأول يخاطب مستخدمي المرفق من كافة طوائف المجتمع ويحمل اسم (التوظيف) وهذا القسم خاص بعرض مجال الخدمة المدنية في الكويت بوجه عام من ناحية، وخدمة الخريجين الكويتيين الراغبين بالالتحاق بالوظيفة العامة (١).

ويحمل القسم الثاني مسمى (موقع الديوان)[٢] ويختص بخدمة الموظف العام، الذي اكتسب مركزه القانوني بالتعيين أو بالتعاقد وتربطه بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ويستفيد من مزايا الوظيفة العامة وفق ما تقرره القوانين واللوائح الخاصة بها"[٣]."

ويرتبط النشاط الإداري الرقمي للقسم الثاني من منصة (CSC) بالموظف العام عن طريق موقع المنصة كبرنامج متاح على الهاتف الذكي للموظف الذي لايزال مسجلاً بالديوان، مما يسهل عليه الانتفاع من الخدمات الرقمية، على الدوام وبصورة منتظمة، وعلى قدم المساواة وفق حياد المنصة بين كافة المنتفعين من الموظفين.

الصادر بجلسة ٢٠٠٤/١٢/١٣. منشور في: في مجلة القضاء والقانون، السنة ٣٣، العدد ١، وزارة العدل، دولة الكويت، ص ١٣٦.

(١) راجع: قرار مجلس الوزراء الكويتي رقم ٥٥١ لسنة ١٩٩٩ بشأن تسجيل الكويتيين الباحثين عن عمل. https://www.e.gov.kw- أخر زيارة ١٢/ ٧/ ٢٠٢٥).

٢) CSC, Civil Service Commission, (csc.gov.kw), https://portal.csc.gov.kw/webcenter/portal/CSCPorta, أخر زيارة ١١/٧/٢٠٢٥

(٣) حكم محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٠١٥ إداري، جلسة ١٣/ ١٠ ٢٠١٦. منشور في: الموسوعة القانونية لتشريعات وأحكام دولة الكويت (موسوعة إلكترونية)، مرجع سابق،-www.laa eg.com.(أخر زيارة ١٠/ ٧/ ٢٠٢٥).

وللاستفادة من النشاط الرقمي للمنصة، يرتبط القسم الثاني بالنظم المتكاملة وهي عبارة عن عملية رقمنة لبيانات ومعلومات الموظف في القطاع الحكومي، والمنتفع من خدمات المنصة، منذ بداية ترشحه وتعيينه في الوظيفة الحكومية بالمرفق العام، وحتى انتهاء خدمته [١].

صفوة القول: أن منصة (CSC) الرقمية هي مرفق عام إداري، يقوم على تسيير شؤون الخدمة المدنية في دولة الكويت، عن طريق أدوات الذكاء الاصطناعي مما يفرض على الإدارة المسؤولة عن المرفق التخلي تدريجياً عن التعامل التقليدي والإلكتروني مع جمهور المستخدمين، إضافة إلى الموظفين العموميين كمنتفعين أساسيين من المنصة، ومخاطبين بالاستفادة من تلك الأدوات الذكية في مجال الانتقال إلى النشاط الإداري الرقمي للمرفق.

المطلب الثاني

التكييف القانوني لمنصة (CSC) الرقمية في ضوء مبادئ المرافق العامة.

في ضوء تعريف منصة (CSC) الرقمية كنشاط إداري رقمي لأحد المرافق العامة الإدارية بات من المحتم البحث في مدى تكييف المنصة مع المبادئ الحاكمة لفكرة المرفق العام لضمان حسن سيرها بانتظام، وتقديم خدماتها بالمساواة بين فئات المستخدمين، مع قابليتها لقبول كل جديد من أدوات الذكاء الاصطناعي وفق ما يتم تفصيله في النقاط التالية:

أولاً- السير المنتظم لمنصة (CSC) الرقمية:

"من أهم واجبات السلطة العامة أن تعمل على ضمان سير المرفق العام بانتظام واستمرار، وإلزامها للموظفين الذين يعملون في خدمة المرافق بتحقيق هذا الغرض"[٢]. من أجل ذلك كان من الضروري ألا تكتفي الدولة بإنشاء المرافق العامة، بل وتسعى إلى ضمان استمرارها وتقديمها للخدمات العامة.

---

(١) راجع تطور نظام الإلكتروني (النظم المتكاملة في دولة الكويت في: ديوان الخدمة المدنية، قطاع شئون نظم المعلومات:https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2737398- . أخر زيارة ١٢/٧/ ٢٠٢٥).

(٢) د. طعيمه الجرف، القانون الإداري والمبادئ العامة في تنظيم ونشاط السلطات الإدارية، القاهرة، دار النهضة العربية، دون تاريخ نشر، ص ٨٠.

وتعني الاستمرارية عدم وجود انقطاع غير مبرر في تقديم الخدمة، لأنها بحسب الأصل دائمة، تحقق المصلحة العامة في إشباع المنتفعين بها، فهي مستمرة من حيث المكان، والزمان، ولذلك اعتبر المجلس الدستوري الفرنسي عند بسط رقابته الدستورية السابقة على قانون الإذاعة والتلفزيون، بأن مبدأ الاستمرارية ذات قيمة دستورية [١].

غاية الأمر أن المفهوم التقليدي لمبدأ سير المرفق العام بانتظام وعلى الدوام يرتبط بإشباع الحاجات العامة للمنتفعين بخدمات المرفق دون انقطاع أو تعطيل حتى لا تحدث أضرار تمس هؤلاء المنتفعين بخدمات المرفق العام من ناحية، أو تحدث اضطرابات وخلل في سياسة الدولة.

إن وجود منصة (CSC) الرقمية على الهاتف الذكي للموظف العام لخير دليل على التزام الإدارة المسؤولة عن المنصة بمبدأ الاستمرارية، مع بقاء الخدمة على مدار اليوم، فالدخول إلى المنصة مرتبط بتوافر مقومات الاتصال وأهمها "تدفق خدمة الإنترنت التي تربط الموظف المنتفع بالخدمة في وجود الخادم أو الموزع التقني في المنصة الرقمية"[٢].

إن توافر خدمات منصة (CSC) الرقمية على الانترنت هو جزء من السلطة التنظيمية للمرفق العام، حتى في حال عدم وجود نص قانوني أو لائحي، وها ما استقرّ عليه القضاء الإداري حيث قضي بأنه" إذ كان القانون يمنح جهة الإدارة، وهي تدير المرفق العام، أساليب متنوعة، فإن اختبار أي منها، يعد من الملائمات المتروكة لتقديرها على ضوء ما يقتضيه الصالح العام، دون إلزام بإتباع وسيلة محددة"[٣].

---

(١) (CC, 1979, Loi relative à la continuité du service public de la radio et de la télévision)

(٢) د. خليفي محمد، " تحديات الرقمنة في قطاع الوظيفة العمومية، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٣) حكم محكمة التمييز الكويتية، طعن رقم ٣١٢ لسنه ٢٠١٢ (إداري)، جلسة ٢٢ مارس سنه ٢٠١١؛ منشور في: مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة التمييز خلال أربعين عاماً، المجلد الثامن – الإداري–، يناير ٢٠١٦، المكتب الفني لمحكمة التمييز، وزارة العدل، دولة الكويت، ص ١٤.؛ وذات المعنى حكم مجلس الدولة الفرنسي:

ونظراً للدور الذي تقوم به المنصة وما تقدمه من خدمات أساسية للموظف العام في مجال الوظيفة، فإن استمرار المنصة في تقديم خدماتها للمنتفعين من الموظفين العموميين يترتب عليها جملة من النتائج، اعترف بها الفقه [١] والقضاء [٢] كآثار للالتزام بمبدأ استمرارية المرافق العامة والتي يمكن إجمالها في: تنظيم استقالة الموظف العام، وتقييد حق الإضراب بموجب القانون.

١ –تقييد حق الإضراب بموجب القانون:

لم ينظم المُشرّع الكويتي حق الإضراب بالنسبة للموظف العام خلال أي من نصوص الخدمة المدنية، وإنما يفهم الحق في الإضراب ضمنياً من قانون العمل وفق شروط محددة [٣].

والإضراب في مجال الحديث عن المنصة الرقمية التي تمثل مرفق عام وتعمل على سير منتظم لخدمة نفعية عامة، يعني أن تقوم إدارة المنصة بتعمد وقف العمل بها، أو قطع الانترنت عنها، بما يؤدي إلى وقف السير المنتظم للخدمة المدنية، وفي هذا الصدد نتصور

CE, sect., 7 févr. 1936, Jamart : Lebon, p. 172 ; S. 1937, III, p. 113, note J. Rivero., – www.legifrance.gouv.fr,) (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)

(١) د. محمد علي آل ياسين، القانون الإداري، المبادئ العامة في نظرية المرافق العامة– الضبط الإداري– القضاء الإداري مع مبحث خاص بالكويت في كل من هذه الموضوعات، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٣، ص ١٩٥ وما بعدها؛ د. جورج سعد، القانون الإداري العام والمنازعات الإدارية، مرجع سابق، ص ٣٣؛ طعيمه الجرف، القانون الإداري والمبادئ العامة في تنظيم ونشاط السلطات الإدارية، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) حكم مجلس الدولة الفرنسي الذي اعتبر فيه أن إعلان مجلس الجامعة الطبية في غرونوبل بتعليق الدراسة لمدة أسبوع يتعارض مع مبدأ الاستمرارية: CE, 13 juin 1980, Dame Bonjean, in *Rec.*, p. 274.؛ وحكم محكمة التمييز الكويتية الذي اعتبر ان استمرارية المرفق العام يتفق مع متطلبات التنمية، محكمة التمييز الكويتية. الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٠١٦ إداري، جلسة ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧. منشور في: الموسوعة القانونية لتشريعات وأحكام دولة الكويت (موسوعة إلكترونية)، مرجع سابق،www.laa-eg.com.(أخر زيارة ٧/٦/ ٢٠٢٥).

(٣) تحظر المادة ١٣٢ من القانون الكويتي رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ في شأن العمل في القطاع الأهلي طرفي المنازعة العمالية وقف العمل كلياً أو جزئياً أثناء إجراءات المفاوضة المباشرة أو أمام لجنة التوفيق أو أمام هيئة التحكيم أو بسبب تدخل الوزارة المختصة في المنازعات.

ضرورة وجود نص في التشريعات المأمولة لتنظيم الذكاء الاصطناعي في دولة الكويت، يضع قيود على وقف الخدمات العامة الرقمية لسبب يعود للمسؤول عن تقديم الخدمة.

والواقع أن هذه الفكرة لم تغب عن ذهن مجلس الدولة الفرنسي عندما رأى تعدد التدابير التي تحد من ممارسة الحق في الإضراب، فأرسى مبدأ مفاده "أن غياب التنظيم التشريعي لا يمنع السلطة الإدارية من تحديد القيود الضرورية للحق في الإضراب من أجل ضمان استمرار عمل المرفق العام بانتظام"[١].

ونتصور، في هذا الصدد، وفي حال عدم وجود نص تشريعي يُقيّد الحق في الإضراب من قبل السلطة الإدارية المسؤولة عن إدارة منصة (CSC) الرقمية، لابد من مراعاة تأثر النشاط الإداري الرقمي للمرفق العام، مع ضرورة إحداث توازن في المعادلة بين تعمد انقطاع الخدمة الرقمية بالإضراب، وضرورة استمراريتها للمنتفعين بها، الأمر الذي يستوجب وجود نص تشريعي يسمح في حالة الإضراب بالإبقاء على الحد الأدنى من الخدمة الرقمية، وهذا الأمر يطرح التساؤل حول وضع تعريف تشريعي لانقطاع الخدمة النفعية العامة الرقمية.

ونرى من أجل التطلع إلى مستقبل النشاط الإداري الرقمي في دولة الكويت، واستجابة للاستراتيجية الوطنية، أن يقتضي المُشرّع الكويتي بالتجربة الفرنسية، والسوابق القضائية لمجلس الدولة الفرنسي في إشارته لتقييد الحق في الإضراب في إطار النشاط الإداري الرقمي للمرفق العام، كتحديد الآليات التي تحكم الحق في الإضراب أثناء القطع المفاجئ للإنترنت، أو القطع قصير الأجل عندما يكون بشكل مزعج للمنتفعين من الخدمة الرقمية[٢]، إضافة إلى ضرورة المصادقة على خوارزميات من شأنها إعادة تنظيم النشاط الإداري الرقمي في حالة الإضراب[٣].

---

(١) CE, du 9 décembre 2003, Mme Aguillon (n°262186) ou des services de (comptabilité publique., www.legifrance.gouv.fr, (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)
-CE, du, 25 septembre 1996, Mme Emard, n°149284, 149285-149293.

(٢) (CE, du 17 juillet 2020, 441661. www.legifrance.gouv.fr,) (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)

(٣) (CE, 4ème C. 15 mars 2022. www.legifrance.gouv.fr,) (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)

٢ –تنظيم الاستقالة:

نظم المُشرّع الكويتي خلال قانون ونظام الخدمة المدنية حق الموظف في أن يعتزل ويترك الوظيفة كأحد أسباب التحلل من الرابطة الوظيفية، ومن ثم يمكن تعريف الاستقالة على أنها: "رغبة الموظف الحرة بترك وظيفته قبل السن المقررة لانتهاء الخدمة مع موافقه جهة الإدارة على ذلك"(١).

ولئن كانت الاستقالة من المسائل التي تؤثر على السير المنتظم للمرفق العام فإن مرد ذلك في كون الاستقالة هي عمل يُظهر به الموظف إرادته في ترك الوظيفة نهائياً فهي مما يترتب على الاستقالة عدم القيام بواجباته الوظيفية.

ولمّا كان المُشرّع الكويتي قد نظّم حق الاستقالة، صريحة أو ضمنية (٢)، فلن يظهر أي أثار سلبية على السير المنتظم لمنصة (CSC) الرقمية، فالموظف الذي أبدى رغبته في ترك العمل نهائياً بتقديم استقالته عليه أن يستمر في أداء عمله ومباشرة واجبات وظيفته إلى أن تخطره الإدارة بقبولها (٣).

ثانياً– حياد منصة (CSC) الرقمية:

(١) عادل الطبطبائي، الوسيط في قانون الخدمة المدنية الكويتي، دراسة تحليلية وتطبيقية لأحكام القضاء الكويتي وقرارات مجلس الخدمة المدنية وفتاوى إدارة الفتوى والتشريع وديوان الموظفين، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثالثة معدلة، ١٩٩٨، ص ٦٣١.

(٢) تنتهي خدمة الموظف العام وفق نص المادة ٨١ من المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ الصادر في شأن الخدمة المدنية، بما يعتبر استقالة ضمنية إذا إنقطع عن عمله بغير إذن وبلغ انقطاعه أحد المدتين المنصوص عليهما بذات المادة المذكورة.

(٣) ولابد أن يكون طلب الاستقالة كتابياً ويتعهد فيه أن يستمر في عمله إلى حين البت فى طلبه، راجع حكم محكمة التمييز الكويتية، الطعنان رقما ٤٢٧ ،٤٧٦ لسنه ٢٠٠٣ (إداري). جلسة ٣١ مايو سنه ٢٠٠٤، منشور في: الموسوعة القانونية لتشريعات وأحكام دولة الكويت (موسوعة إلكترونية)، مرجع سابق،-www.laa eg.com.(أخر زيارة ٨/٧/ ٢٠٢٥).

مبدأ حياد المرفق العام يعني أن يقدم المرفق خدماته للمنتفعين على قدم المساواة دون تمييز بينهم، وهو مبدأ ذات أساس دستوري [١] تلتزم به السلطة القائمة على إدارة المرفق، كما يجد أساسه في أن المنتفعين في مركز لائحي خاضعين لذات الظروف، تطبيقاً على ذلك قضى مجلس الدولة الفرنسي بأنه:

".....لا مجال للقول إن هناك نوع من التمييز بين المتعاملين مع المرفق العام طالما كانوا في نفس الظروف والأوضاع، وعندما لا تتماثل ظروف وأوضاع هؤلاء الأشخاص، فإننا لا نكون إزاء أي مخالفة أو انتهاك لمبدأ المساواة عند تمييز البعض منهم على البعض الآخر من جانب المرفق.."[٢].

ومن الملاحظ في هذا الصدد أن المساواة بين المنتفعين من خدمات منصة (CSC) الرقمية في الكويت لا تقتصر على الموظف بالتعيين، وإنما تشمل أيضاً كل الموظفين المتعاقدين [٣]، ذلك أن نظام الخدمة المدنية الكويتي انتهج أسلوبين لاكتساب المركز القانوني للموظف العام، الأول أسلوب التعيين وهو للموظف كويتي الجنسية، والأسلوب الثاني هو أسلوب التعاقد وهو للموظف غير الكويتي [٤]، ولسائر الموظفين العموميين الاستفادة من النشاط الإداري الرقمي لمنصة (CSC).

---

(١) راجع المواد (٧) و(٨) و(٢٩) من الدستور الكويتي الصادر في عام ١٩٦٢.

(٢) CE, Assemblée, 28 mars 1997, Société Baxter et a., requête numéro 179049، publié au recueil قضية "شركة باكستر للأدوية (SOCIÉTÉ BAXTE, www.legifrance.gouv.fr,) (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)

(٣) المادة (١٢) من مرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية.

(٤) ويعد عقد التوظيف في الكويت عقد إداري– كأي عقد– يتم باتفاق بين الإدارة وأحد الأفراد بقصد إحداث أثر قانوني معين يتولى بمقتضاه هذا الموظف تحت إشرافها أمر وظيفة معينة فيحصل منها على عدد من الحقوق مقابل التزامه بأعباء هذه الوظيفة ومقتضياتها ويكون في مركز تعاقدي لائحي، راجع: حكم محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم (١٣٩)، لسنة (١٩٩٣) بتاريخ جلسة: (١٩٩٣/١٢/١٣). منشور في: منشور في مجلة القضاء والقانون، السنة ٢٢، العدد ٢، وزارة العدل، دولة الكويت ص ٢٢٤.

والواقع أن مبدأ المساواة وحياد النشاط الإداري الالكتروني ليس ذا أثر كبير بالنسبة لحق المستفيدين في الحصول على الخدمة، لأن مبدأ الاستمرارية، على نحو ما قد سلف بيانه، يكون ذات أهمية بالنسبة للمستفيد، لاسيما المنتفعين من خدمات منصة (CSC) من موظفي الجهات الحكومية، كأشخاص معنيين بممارسة الحق في الوصول إلى خدمة المنصة.

ويعني الوصول إلى المنصة، الوصول العادي إلى المرفق العام الرقمي للاستفادة من نشاطه الإداري والخدمة العامة التي يقدمها، مع الأخذ في الاعتبار أن الغرض من خدمات منصة (CSC) الرقمية يجب ألاّ يتضمن تعقيد في إجراءات الوصول للمنصة، كأن يشترط أن يدفع الموظف رسوماً معينة، أو يقتني أجهزة لوحية محددة، لأن مثل تلك الإجراءات تشكل صعوبات في حق الوصول العادي للخدمة الرقمية، وتعد انتهاكاً لمبدأ حياد المرفق. (١)

ثالثاً- قابلية منصة (CSC) الرقمية للتعديل والتطوير:

من أهم المبادئ الحاكمة لسير المرافق العامة، أن يقبل المرفق التعديل والتطوير، بل والإلغاء، وهو ما تعارف عليه بمبدأ عدم ثبات المرفق العام، وبمفهوم أخر فإن النشاط الإداري الرقمي ما هو إلا تطبيق لهذا المبدأ حيث قابلية المرفق للتغيير من النمط التقليدي إلى النموذج الالكتروني والتعامل عن بُعد، ثم قبول المرفق للتطوير عن طريق رقمنة عملياته بالانتقال إلى التحول الرقمي.

ومبدأ قابلية المرفق العام للتحول الرقمي، وعدم ثباته على الصورة الالكترونية، لا يتقّيد بشرط أخذ رأي المستخدمين والمنتفعين من خدماته، وهذا التوجه قديم في القضاء الدستوري الفرنسي، فعند مناقشة قوانين الخصخصة، انتهى المجلس الدستوري الفرنسي إلى أن " ليس

(١) تطبيقاً على هذه الفكرة قضى مجلس الدولة الفرنسي أن على السلطة الإدارية المسؤولة عن إدارة المرفق العام الرقمي مراعاة الصعوبات التي قد تواجه المستفيد في الوصول إلى الخدمة عبر الانترنت، راجع: – CE, sect., 3 juin 2022, n° 461694, www.legifrance.gouv.fr,(أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١).

لمستخدمي المرفق العام الحق في الاحتجاج بوجود حق مكتسب لهم في بقاء المرفق العام على حالته السابقة"[١].

وهذا ما يؤكده القضاء الإداري الفرنسي على أن شرط قبول أو عدم قبول المستخدم لعدم ثبات المرفق، لايعني أن أدوات الذكاء الاصطناعي الإلزامية التي اختارها المرفق لانتظام واستمرارية الخدمة الرقمية تخلو من الضمانات الكافية لحق المستخدمين والمنتفعين من الوصول المعتاد للخدمة [٢].

رابعاً- أثر منصة (CSC) الرقمية على تطور الخدمة المدنية:

تعددت مظاهر النشاط الإداري الرقمي لديوان الخدمة المدنية من خلال منصة (CSC)، ونعني سواء من خلال القسم الأول من المنصة المتعلق بخدمة مستخدميها من أفراد المجتمع خاصة من الراغبين في التعيين في الوظائف العامة، أو من خلال القسم الثاني الخاص بموظفي الحكومة، على نحو ما نفرد لها عدة نقاط على النحو التالي:

١ – التوظيف الرقمي المركزي:

يعني نظام التوظيف المركزي إدراج كافة المرشحين المتقدمين للوظيفة فيمن تتوافر فيهم الشروط القانونية في سجل مركزي يتضمن احتياجات كافة الجهات الحكومية من أعداد وتخصصات [٣].

ويتم الإعلان عن التوظيف المركزي في ديوان الخدمة المدنية، مرتين في السنة [٤]، وترتبط أعداد الوظائف والتخصصات في كل جهة وفق قانون ربط الموازنة العامة السنوية للدولة الي يوفر بنداً في باب النفقات العامة (الرواتب) لتلك الوظائف بمختلف درجاتها.

---

(١) CC, numéro 86-207 DC : Rec. cons. Const. p. 61 ; JO 27 juin 1986, p. 7978.)

(٢) CE, sect., 3 juin 2022, n° 461694, Cimade et a., Base Ariane, p. 13, www.legifrance.gouv.fr, (أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١١)

(٣) قرار مجلس الوزراء الكويتي رقم ٥٥١ لسنة ١٩٩٩ بشأن تسجيل الكويتيين الباحثين عن عمل- . https://www.e.gov.kw

(٤) قرار مجلس الخدمة المدنية الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠٠١ بشأن ضوابط تشغيل طلبة جامعة الكويت والكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في مختلف الجهات الحكومية.

وفي إطار التحول الرقمي في نطاق التعيين في الوظائف العامة استحدث ديوان الخدمة المدنية خلال القسم الأول أيقونة إلكترونية كانت تسمى (التسجيل المركزي للباحثين عن عمل) [١]، ومع تطبيق مبدأ عدم ثبات المرفق العام وقابليته للتعديل والتغيير والتطوير، تم رقمنة هذه الخدمة وأصبحت تتمثل في (التوظيف المركزي) [٢].

وقد تم رقمنة التوظيف المركزي بالذكاء الاصطناعي التوليدي الذي ساعد المنصة على تخصيص محتوى التوظيف بناءً على ثلاث أفضليات:

أ-التسجيل.

ب- متابعة التسجيل

ج- تسجيل الكادر الطبي.

على هذا النحو يتمكن الذكاء الاصطناعي التوليدي من فحص البيانات المسجلة في الأفضليات الثلاثة من قبل الراغبين في الوظيفة ومن خلال الشبكات العصبية وخوارزميات التعلم الآلي والتعلم العميق يتم تحليل الأنماط المختلفة من واقع بيانات الراغبين في الوظيفة، وتوليد نتائج جديدة" مثل أولوية قبول للتعيين بناءً على المستندات المقدمة، وتحديد الجهة المناسبة، أو جهات أخرى وفق الحاجة، وهكذا [٣].

كما يستخدم في التوظيف المركزي الرقمي استخدام أداة التعلم العميق: أو معالجة اللغة العميقة Deep Learning (DL): من خلال تصميم نموذج، لفهم وإنشاء شروط التسجيل في التوظيف المركزي، بحيث تم تدريب هذه الأداة لعدم قبول طلبات التسجيل سواء لم ترد في الميعاد المحدد، أو كانت غير مطابقة للشروط،

---

(١) https://www.e.gov.kw

(٢) portal.csc.gov.kw/webcenter/portal/CRPortal

(٣) راجع في شأن دور الذكاء الاصطناعي التوليدي في الوصول إلى نتائج: د. محمد محمد الهادي، "الذكاء الاصطناعي التوليدي ومستقبله"، مجلة كمبيونت، العدد ٣٢، سبتمبر ٢٠٢٣، ص ٣٣ وما يليها.

كما تم تدريب (DL) كأداة للذكاء الاصطناعي في التوظيف المركزي "على كميات كبيرة من البيانات الضخمة مما تعد نقطة انطلاقة موثوقة لمهام متعددة"[١]، وعلى سبيل المثال التأكد من بيانات المستخدم من الراغبين في التوظف عن طريق الربط برقم هويته المدنية المرتبط بالمرفق العام للمعلومات المدنية، وبالمنصة الرقمية لوزارة العدل، ووزارة الداخلية للكشف عن حالته الجنائية، وغيرها من الأمور التي وفرتها أداة البيانات الضخمة.

ولمّا كان الذكاء الاصطناعي التوليدي واجهة لتفاعل الإنسان مع الآلة"[٢]، فقد تم تغذية التوظيف المركزي الرقمي بالشروط القانونية للتعيين في الوظائف الحكومية والقرارات الإدارية في هذا الخصوص.

وإلى جانب فحص شروط التعيين الواردة في نظام الخدمة المدنية، يطبق الذكاء الاصطناعي التوليدي معيار التمييز والمفاضلة بين المسجلين في القسم الأول بالمنصة، ويتم تغذية الذكاء الاصطناعي التوليدي لفهم التمايز والاختيار والأفضلية استناداً إلى أسس موضوعية تبرر المفاضلة، كتمييز الحاصلين على دورات تخصصية، أو دراسات جامعية عليا، أو الأقدمية في التخرج، أو حسب التقدير العام الأعلى للمؤهل، أو أقدمية الحصول على المؤهل، او الحالة الاجتماعية [٣]، وهكذا.

٢- رقمنة وقت العمل (البصمة):

إن الموظف، سواء كان كويتياً أو من غيرهم، هو بهذه المثابة في مركز تنظيمي مخاطب بما رتبه له هذا المركز من حقوق وامتيازات وما يفرضه عليه من واجبات والتزامات من واجبات الوظيفة العامة.

---

(١) Bombazine، R.," On the opportunities …" (2021) , ، op, cit:
https://doi.org/10.48550/arXiv.2108.07258.

(٢) . محمد محمد الهادي، "الذكاء الاصطناعي التوليدي، مرجع سابق، ص ٣٣.

٣) قرار مجلس الخدمة المدنية الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠٠١.

وهذا ما استقرّ عليه القضاء الإداري الكويتي، "فالموظف المتعاقد – وإن كان في مركز تعاقدي لائحي بما من شأنه أن يستظل بما رتبه المركز التنظيمي من حقوق ومزايا، إلاّ أنه يجب أن يلتزم بما تفرضه عليه قوانين التوظف من قواعد وواجبات) [١].

ومن أهم واجبات الوظيفة العامة، الالتزام بوقت العمل، وفق ما نصت عليه المادة ٢/٢٤ من المرسوم الكويتي بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الخدمة المدنية وهي بصدد تفريد واجبات الوظيفة العامة.

تطبيقاً على ذلك قضي بأن قيام الجهة الإدارية بإصدار قرار خصم من راتب الموظف لا يخل بحقها فى مساءلته تأديبياً على ضوء ما تكشف لها من ثبوت إخلاله بواجبات وظيفته بعدم التزامه بمواعيد العمل الرسمية بما ينبئ معه عن استهتاره وعدم جديته فى العمل فضلاً عن تكرار المخالفة عن ذات الفعل خلال أقل من سنة واحدة "[٢].

وإذا صدر قرار إداري ينظم ساعات العمل تطبيقاً لنصوص القانون، فلا يطعن في هذا القرار إلا بالإلغاء"[٣].

ونتيجة للنشاط الإداري الرقمي بالقسم الثاني من منصة (CSC) الرقمية، استحدثت الإدارة ما يعرف بنظام البصمة الرقمية لتسجيل وقت العمل، بغرض" مراقبة وانضباط الموظفين

(١)حكم محكمة التمييز الكويتية، جلسة ٢٠٠٧/٢/١٣، الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٢٠٠٥ إداري. منشور في برنامج الموسوعة القانونية لتشريعات وأحكام دولة الكويت (موسوعة إلكترونية) مرجع سابق: www.laa-eg.com . (أخر زيارة ٦/٩/ ٢٠٢٥).

(٢) حكم محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم (١٢٢)، لسنة (٢٠٠٤) إداري، جلسة ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٤. منشور في برنامج الموسوعة القانونية لتشريعات وأحكام دولة الكويت (موسوعة إلكترونية) مرجع سابق: www.laa-eg.com . (أخر زيارة ٦/٩/ ٢٠٢٥).

(٣) حكم محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم (١٢٢) لسنة (٢٠٠٤) بتاريخ جلسة ٢٠٠٤/١٢/٢٧. منشور في برنامج الموسوعة القانونية لتشريعات وأحكام دولة الكويت (موسوعة إلكترونية) مرجع سابق: www.laa-eg.com . (أخر زيارة ٦/٢/ ٢٠٢٥).

من خلال فحص البصمة"[1] لتسجيل وقت دخول وتواجد وخروج الموظف من الجهة الحكومية التي يعمل بها.

وتعتمد المنصة على الذكاء الاصطناعي التوليدي، الذي يربط وقت تسجيل البصمة بالقواعد والقرارات الإدارية المنظمة لوقت العمل، والتواصل الرقمي مع البيانات المالية للموظف لإدراج أوقات التأخير والغياب والاستئذانات، تمهيداً لإجراء الخصومات اللازمة للراتب الشهري.

والتكييف القانوني لنظام البصمة، في رأينا، هو رقمنة وقت العمل، بما يتضمنه من حضور وانصراف وتواجد وأذونات الخروج وإجازات الموظف، وربطها بالنظم المتكاملة"[2]، بما يخدم النشاط الإداري الرقمي للمرفق العام. والرقمنة كعمليات فرعية تخدم التحول الرقمي قد تتمثل في "مسح الصورة أو تحويل تقرير أو تخزينه على جهاز الكمبيوتر"[3]، ومن أمثلتها الواقعية، رقمنة بيانات الموظف العام في دولة الكويت من خلال ما يعرف "بالنظم المتكاملة"، وهي عملية فرعية داخل التحول الرقمي لمرفق الخدمة المدنية [4].

٣- رقمنة الحياة الوظيفية:

لم تتوقف مظاهر النشاط الإداري الرقمي لمنصة (CSC) الرقمية على تنظيم وقت العمل، واختيار الموظفين وتعيينهم في الجهات الحكومية، بل تدخلت مظاهر هذا النشاط الرقمي على كافة مناحي الحياة الوظيفية للموظف العام، كرقمنة الحقوق المالية للموظف، ورقمنة انتهاء الخدمة الوظيفية:

---

(١) د. خليفي محمد، " تحديات الرقمنة في قطاع الوظيفة العمومية، مرجع سابق، ص ٢٦٨

(٢) راجع "النظم المتكاملة في ديوان الخدمة المدنية، قطاع شئون نظم المعلومات:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2737398-(أخر زيارة ١/٧/ ٢٠٢٥).

(٣) د. خليفي محمد، " تحديات الرقمنة في قطاع الوظيفة العمومية، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٤) راجع "النظم المتكاملة في ديوان الخدمة المدنية، قطاع شئون نظم المعلومات:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2737398-(أخر زيارة ١/٧/ ٢٠٢٥).

رقمنة الحقوق المالية للموظف: استغلت منصة (CSC) الرقمية أدوات الذكاء الاصطناعي المناسبة للسير في رقمنة الحقوق المالية للموظف، كالحق في المرتب، والحق في المعاش التقاعدي، والحق في نهاية الخدمة:

فالحق في المرتب الشهري نصت عليه غالبية قوانين الخدمة المدنية كحق لا يجوز حرمان الموظف منه أو إنقاصه إلا وفق أحكام القانون. وهذا الحق يمثل ضمانة مالية لقاء أداء الموظف لواجباته الوظيفية، وتكفله الأنظمة والقوانين لتحقيق العدالة والاستقرار الوظيفي [١].

وينظم هذا الحق ضوابط دقيقة تحدد شروط استحقاقه وآليات صرفه، مع ضمان حمايته من أي تعسف أو تأخير غير مبرر، وإذا كان هذا مفهوم المرتب الأساسي المحدد للدرجة الوظيفية التي يشغلها الموظف فالمفهوم الواسع يشمل المرتب كل ما يتقاضاه الموظف من مبالغ من الجهة الحكومية التي يعمل بها أياً كان وصفها سواء كانت تمثل الراتب الأساسي أو العلاوة الاجتماعية أو علاوة الأولاد، وكذا البدلات والمكافآت، وغيرها.

وعن طريق الذكاء الاصطناعي التوليدي يتم رقمنة المرتب وتمكين هذه الأداة الذكية من فهم استحقاق الموظف مرتبه من تاريخ تسلمه العمل، وليس من تاريخ صدور قرار التعيين؛ استناداً إلى أن قرار التعيين من القرارات الإدارية المشروطة، فسريانها متوقف على تحقيق شروط قبول الموظف لها متمثلاً في تسلم العمل، وما بعد هذا أمراً منطقياً طالما أن المرتب هو الحق الذي يمنح مقابل العمل والجهد الوظيفي. [٢]

معاش التقاعد: تلتزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بصرف المعاش التقاعدي للحالات المحددة وفق المادة ٦ من قانون التأمينات الاجتماعية مقابل ما دفعه الموظف الكويتي من اشتراكات لهذه المؤسسة أو لورثة المتوفي إذا كان سبب إنهاء الخدمة الوفاة.

وتتأسس فكرة معاش التقاعد وفق نظام التأمينات الاجتماعية الكويتي على أن الموظف يساهم إلزامياً بقسط شهري من مرتبه في تكلفة المعاش التقاعدي وتتكفل الدولة ببقية القيمة وتتجدد قيمة مساهمة الموظف بحسب مدة اشتراكه في التأمين ومرتبه وسنه.

---

(١) راجع المادة ١٨ من قانون الخدمة المدنية الكويتي.

(٢) د. عادل الطبطبائي – مرجع سابق، ص ٣٩.

ويتم رقمنة معاش التقاعد بالارتباط بين بيانات الموظف المتوفرة في البيانات الضخمة وبتطبيق خصائص التعلم العميق، يتم تحديد الحالات التي تستحق للمعاش التقاعدي بعد انتهاء الخدمة [١] وربطها بنظام التأمينات الاجتماعية، دون أي تدخل من الموظف المتقاعد.

كما يتم تدريب خوارزميات تعلم الألة Machine Learning (ML) على حالات انتهاء الحياة الوظيفية كما لو انقطع الموظف عن العمل مدة معينة بدون عذر، أو تقدم باستقالته، أو بلغ السن القانوني للتقاعد، أو لأسباب أخرى كالوفاة، أو فقد الجنسية، أو لعدم كفاءة لياقة الموظف الصحية، وهي حالات تندرج بطبيعة الحال بإنهاء خدمة الموظف بطريق غير التأديبي،

مع إتاحة الرد على استفسارات الموظفين فيما يتعلق بأسباب انتهاء الخدمة عن طريق الشبكات العصبية، التي تعطي الإجابات المتوقعة "وفقاً لبيانات تخزينها عن حالة كل موظف"[٢].

وحتى تكون تصرفات الإدارة وأعمالها متفقة وأحكام القانون يتم رقمنة تقارير الكفاءة السنوية للموظف عن طريق خوارزميات تعلم الألة لقياس مدى قيام الموظف بواجباته الوظيفية والنهوض بمسؤولياته.

وتتقيد خوارزميات تعلم الآلة، بشروط إعداد تقارير الكفاءة المهنية للموظف، كشرط المدة، التي قررّها المُشرّع خلال عام أي مرة على الأقل فى السنة، وقد انتهت محكمة التمييز الكويتية إلى أن لفظ (السنة) إذا ما أطلق –فى غير مناسبات المعاملات المالية وشؤون الميزانية –إنما تنصرف دلالته إلى سنة تقويمية تبدأ بأول يناير وتنقضي بانتهاء ديسمبر عند الحساب بالتقويم الميلادي [٣].

---

(١)حالات استحقاق المعاش التقاعدي الوارد النص عليها بالمادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية.

[٢])(www.britannica.com أخر زيارة ٥/٧/ ٢٠٢٥).

(٣) حكم محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩ إداري جلسة ١٩٨٩/٠٥/١٤. مجلة القضاء والقانون، السنة ٢٠، العدد ٢، وزارة العدل، دولة الكويت.

كما يتم تدريب خوارزميات تعلم الآلة على الشروط القانونية الواجبة [1] من حيث قواعدها وإجراءاتها ومواعيد بحثها وقواعد التظلم منها، ومع ذلك لا يمنع وجود خوارزميات تعلم الآلة من أن تحل محل الرئيس المباشر وفق نص المادة ١٤ من مرسوم الخدمة المدنية الكويتي في المراجعة او التعديل في تقييم كفاءة الموظف.

كما يتم تدريب الآلة الذكية على استخلاص بنود التقرير من أية معلومات أو بيانات يمكن الاسترشاد بها، ويدخل في ذلك ما يتوافر لدى الرؤساء من معلومات عن الموظف بحكم اتصالهم بعمله، ولذلك قضي بأن " تقدير كفاية الموظف في التقرير السنوي يمكن استخلاصها من مجموعة اعتبارات مثل الانتظام في العمل وحسن القيام بالواجبات الوظيفية، فضلاً عن القدرة على قيام الموظف بمسئولياته والنهوض بأعباء الوظيفة"([2]).

وهذا الأمر لا يعيب النشاط الإداري الرقمي، واستخدام أدوات الذكاء في التقييم، بل هو عين الالتزام بالمبادئ القضائية في هذا الخصوص، فقد قضي بأن " الرئيس المباشر هو "أكثر قرباً ودرايةً بعمل الموظف من غيره"([3]).

وكانت المادة ١٤ من مرسوم الخدمة المدنية الكويتي قبل تعديلها في عام ٢٠٠٥ تلزم الرئيس المباشر بتقديم تقرير كفاءة للموظف في حال تقديري ممتاز أو ضعيف فإذا لم يقدم تقرير عنه خلال السنة اعتبر التقدير حُكمياً بدرجة جيد، إلاّ أن المحكمة الدستورية قضت بعدم

---

[1]) المادة ١٤ والمواد من ١٦ إلى ١٨ من مرسوم بقانون بشأن نظام الخدمة المدنية الكويتي رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩.

(٢) حكم محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٤ إداري جلسة ٢٠١٥/٣/١٢. مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة التمييز خلال أربعين عاماً، المجلد الثامن – الإداري–، يناير ٢٠١٦، المكتب الفني لمحكمة التمييز، وزارة العدل، دولة الكويت، ص ١٠٢.

(٣) حكم محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ١٩٩٩/٣٠١ إداري جلسة ٢٠٠٠/٦/٥. مجلة القضاء والقانون، السنة ٢٢، العدد ٢، وزارة العدل، دولة الكويت.(

دستورية هذا النص لتعارضه مع مبدأ المساواة التي حرص عليها الدستور الكويتي على اعتبار أنه ركيزة مهمة للحقوق والحريات (١).

الخاتمة

تتنوع الخدمات الحكومية التي تقدم للمواطن تحقيقاً لإشباع حاجاته وتحقيقاً للمصلحة العامة مثل: خدمات الكهرباء، والماء، والاتصالات، والتعليم، والصحة والعدالة، والتوظيف، والخدمة المدنية، وغيرها.

كما تتعدد مسميات تلك الخدمات من منظور القانون الإداري فقد يعبر عنها بالخدمات النفعية العامة، أو خدمات النفع العام، أو خدمات تلبية المصلحة العامة، أو الخدمات التي تقدمها السلطة العامة.

والواقع أن تلك الخدمات النفعية العامة هي مرادف للمرافق العامة، أو للنشاط الإداري أو المرفقي لأنها تشترك في سمات أساسية للأشخاص المرفقية العامة من حيث تمتعها بامتيازات السلطة العامة، وضمان الإدارة لاستمراريتها من أجل المنتفعين بها دون تمييز، فضلاً عن قابليتها للتعديل والتطوير.

ومع ذلك فإن الخدمات العامة أو الخدمات الحكومية، أو المرافق العامة، لا يمكن إخضاعها لنظام قانوني معين، لاختلاف القواعد الواجبة التطبيق لإنشاء وتعديل وتنفيذ وإلغاء كل خدمة، فالقانون الذي أُنشئت بموجبه خدمة التعليم يختلف عن قانون إنشاء المرفق العام للصحة، وبالضرورة سيكون كلاهما مغايراً للقانون الذي ألغيت بموجبه خدمة عامة.

ولقد مرّ النشاط الإداري أو المرفقي بتطورات متلاحقة أثّرت على مفهومه وطبيعته، فبعد أن كان النشاط الإداري ينحصر في المدلول الشكلي الذي يمثل الهيئة أو المؤسسة العامة التي تقدم الخدمة، والمدلول الموضوعي الذي يعبر عن طبيعة الخدمة ذاتها، أصبح النشاط

---

١) حكم المحكمة الدستورية الكويتية، الحكم رقم ٥ لسنة قضائية رقم ٢٠٠٥ جلسة ٢٠٠٥/٦/٢٢. منشور في موقع المحكمة على الانترنت: www.cck.moj.gov.kw/ar/Pages/default.aspx (أخر زيارة ٧/٥/ ٢٠٢٥).

الإداري بعد استخدام تكنولوجيا الاتصالات ومن بعدها التكنولوجيا الرقمية، نشاطاً إدارياً رقمياً باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.

وكنتيجة لازدياد وظائف الدولة، وزيادة عدد موظفيها، باعتبارهم أحد أهم عناصر المرفق العام، كان لابد من تطويع أدوات الذكاء الاصطناعي ليس فقط من أجل تحسين كفاءة الوظائف العامة، بل ومن أجل مسايرة إجراءات الرقمنة والتحول الرقمي في مجال الوظائف العامة مسايرةً للاهتمام الوطني والدولي في هذا الخصوص.

وأصبح لهم دور في غاية الأهمية، نظراً لكونهم هم الذين يقومون بتنفيذ سياسة الدولة والمسؤولين على تحقيق أهدافها في كافة المجالات، مما دعت الحاجة إلى وضع تنظيم قانوني يبين حقوق وواجبات الموظف بحيث يخضع الموظف خلال أدائه لعمله لالتزامات وواجبات مفروضة عليه هدفها ضمان سلامة تأدية العمل وسيره بانتظام.

وفي خضم الكم الهائل من المعلومات والإجراءات والقرارات الإدارية كان لابد من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، من أجل التحول الرقمي للمرفق العام، والانتقال من النشاط الإداري الإلكتروني إلى النشاط الإداري الرقمي.

وإذا كان المرفق العام هو كل نشاط تضطلع به الإدارة بنفسها أو بواسطة أفراد عاديين تحت إشرافها وتوجيهها بقصد إشباع الحاجات العامة، فإن النشاط الإداري الرقمي للمرفق العام، حقق غايات إشباع الحاجات العامة لمستخدمي المرفق والمنتفعين بخدماته عن طريق رقمنة كافة العمليات والإجراءات والعمل الإداري داخل المرفق.

ولعل من أبرز مظاهر النشاط الإداري الرقمي للمرفق العام، تطور النظام القانوني للموظف العام في دولة الكويت باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، واكتساب الموظف لمهارات لا جدال فيها، وتطوير قدراته على التعامل مع الفضاء الرقمي.

نتائج الدراسة:

١. نزع الطابع المادي للخدمات العامة في دولة الكويت يتوافق مع توجهات المُشرّع نحو إرساء دعائم النشاط الإداري الرقمي من خلال التعاملات الإلكترونية في كافة الجهات الحكومية وفق أحكام "القانون رقم ٢٠ / ٢٠١٤ بشأن المعاملات الإلكترونية"، وحق المواطن في الاطلاع على معلومات ووثائق وتصرفات الإدارة استجابة لأحكام "القانون رقم ١٢ / ٢٠٢٠ بشأن حق الاطلاع على المعلومات".

٢. منصة ديوان الخدمة الرقمية (CSC) وإن كانت تتواءم مع الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت بشأن الذكاء الاصطناعي إلاّ أنها تفتقر إلى عناصر قانونية واضحة تضمن للموظف حقه في خصوصية معلوماته على المنصة.

٣. نظام البصمة في منصة (CSC) الرقمية ترسخ أهم الواجبات الوظيفية من حيث إلتزام الموظف العام بوقت العمل، وفق المادة ٢/٢٤ من المرسوم بقانون رقم ١٥ / ١٩٧٩ فى شأن الخدمة المدنية إلاّ أن ربطها بإدارة الرواتب، يعتبر عائقاً أمام الموظف، لاسيما عندما يرغب في التظلم أو الطعن على القرار الإداري القاضي بالخصم من المرتب.

٤. إذا كانت الرقمنة والتحول الرقمي وسائل الإدارة نحو النشاط الإداري في شأن شغل الوظيفة العامة من خلال منصة (CSC) الرقمية إلاّ أنها تفتقر إلى إعلام المتسابقين لشغل الوظيفة العامة بوسائل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في شغل الوظيفة، لاسيما عند إجراء المقابلات والاختبارات بصورة رقمية.

٥. تعد منصة (CSC) الرقمية من منظور القانون العام نموذجاً للمرافق العامة الإدارية أو غير الاقتصادية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يترتب عليه أن تتحمل الإدارة المسؤولة عن المنصة تبعة عدم تحققها من مشروعية قراراتها الإدارية التي تتعلق بالحياة الوظيفية ومراجعتها وإعادة النظر فيها غير مرة خلال فترة زمنية معينة،

ولا يعفيها من ذلك ابتغاء المصلحة العامة من النشاط الإداري الرقمي، لأن هذه المصلحة تدور حولها مشروعية أو عدم مشروعية السلطات الممنوحة للإدارة المسؤولة عن المنصة.

٦. قد يؤدي النشاط الإداري الرقمي إلى وجود أخطاء في القرارات الإدارية المتعلقة بالحياة الوظيفية كاحتساب الخصم من المرتب أو تقييم الكفاءة أو الخطأ في الترقية وغيرها، وفي مثل تلك الحالات يجب عدم التسليم بالسلطة التقديرية للإدارة الرقمية لاسيما في حال عدم وجود نصوص صريحة تنظم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والمسؤوليات القانونية والأخلاقية الناجمة عن أخطاء تلك الأدوات.

توصيات الدراسة:

١. الاستفادة من التجربة الفرنسية وأحكام مجلس الدولة الفرنسي بشأن النشاط الإداري الرقمي للوصول إلى تنظيم قانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المرافق العامة بدولة الكويت مع وجود نص تشريعي يسمح في حالة الإضراب بالإبقاء على الحد الأدنى من الخدمة الرقمية فضلا عن وضع تعريف تشريعي لانقطاع الخدمة النفعية العامة الرقمية.

٢. استحداث أيقونة في منصة ديوان الخدمة الرقمية (CSC) تتضمن إرشادات أخلاقية ملزمة لإدارة المنصة ومستخدميها بشأن الحق في الخصوصية المعلوماتية للموظف العام وضمان عدم الإفشاء إلى طرف ثالث.

٣. توافر العلم اليقيني في القرارات الإدارية الفردية والتنظيمية على منصة (CSC) الرقمية والاحتفاظ بالقرارات دون محوها حتى يتسنى للموظف العام التظلم أو الطعن عليها بالإلغاء أمام القاضي الإداري.

٤. عدم الاكتفاء برقمنة المقابلات الشخصية والاختبارات والمسابقات عند اختيار المتسابقين لشغل الوظيفة العامة من خلال منصة (CSC) الرقمية وإنما بإشراك العنصر البشري بما يضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في شغل الوظيفة.

٥. النص في منصة (CSC) الرقمية بنصوص صريحة تفيد من تحمل الإدارة المسؤولة عن المنصة تبعة عدم تحققها من مشروعية قراراتها الإدارية.

٦. عدم الاعتراف بأية سلطة تقديرية للإدارة الرقمية لاسيما في حال عدم وجود نصوص صريحة تنظم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والمسؤوليات القانونية والأخلاقية الناجمة عن الاستخدام.

٧. ضرورة وجود نص في التشريعات المأمولة لتنظيم الذكاء الاصطناعي في دولة الكويت، يضع قيود على وقف الخدمات العامة الرقمية لسبب يعود للمسؤول عن تقديم الخدمة.

المراجع

المراجع العربية:

الكتب والمؤلفات:

١. الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، " الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في دولة الكويت في الفترة من ٢٠٢٥- ٢٠٢٨"، الكويت، مطبوعات الجهاز.

٢. جورج سعد، القانون الإداري العام والمنازعات الإدارية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٩.

٣. طعيمه الجرف، القانون الإداري والمبادئ العامة في تنظيم ونشاط السلطات الإدارية، القاهرة، دار النهضة العربية، دون تاريخ نشر.

٤. عادل الطبطبائي، الوسيط في قانون الخدمة المدنية الكويتي، دراسة تحليلية وتطبيقية لأحكام القضاء الكويتي وقرارات مجلس الخدمة المدنية وفتاوى إدارة الفتوى والتشريع وديوان الموظفين، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثالثة معدلة، ١٩٩٨.

٥. د. محمد علي آل ياسين، القانون الإداري، المبادئ العامة في نظرية المرافق العامة- الضبط الإداري-القضاء الإداري مع مبحث خاص بالكويت في كل من هذه الموضوعات، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٣.

المقالات والأبحاث المتخصصة:

٦. أحمد سليمان العتيبي، "النظام القانوني للهيئات والمؤسسات العامة الاقتصادية في الكويت"، مجلةKILAW ، كلية القانون الكويتية العالمية، السنة ١٢، العدد ١، ديسمبر ٢٠٢٤.

٧. خليفي محمد، " تحديات الرقمنة في قطاع الوظيفة العمومية"، مجلة القانون والعلوم السياسية- منصة (ASJP)الإلكترونية، الجزائر، المجلد :١١، العدد (١)، ٢٠٢٥.

٨. محمد عبد المحسن المقاطع، "الوضع القانوني لغرفة تجارة وصناعة الكويت وطبيعتها دراسة تحليلية وتأصيلية في إطار النظام الدستوري الكويتي"، بحث منشور بمجلة الحقوق الصادرة عن مجلس النشر. العلمي بجامعة الكويت، العدد ١، السنة ٣٤ مارس، ٢٠١٢.

٩. محمد محمد الهادي، "الذكاء الاصطناعي التوليدي ومستقبله"، مجلة كمبيونت، العدد ٣٢، سبتمبر ٢٠٢٣.

١٠. محمد ناصر محمد، "التحول الرقمي وأثره على المرفق العام"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد: ٦٤، العدد ٢، يوليو ٢٠٢٢.

الرسائل العلمية:

١١. خالد مدغم الداهوم العازمي " تطور دور المرافق العامة في دولة الكويت في ضوء النشاط الإداري الالكتروني: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٩.

١٢. فارس عثمان الوقيان " الإدارة الإلكترونية وأثرها على الإصلاح الإداري في المرافق العامة: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠٢٢.

مصادر الأحكام القضائية:

- المجلس الدستوري الفرنسي، أحكام متعددة.
- مجلس الدولة الفرنسي، أحكام متعددة.
- المحكمة الدستورية الكويتية، أحكام متعددة.
- محكمة التمييز الكويتية: أحكام متعددة.
- مجلة القضاء والقانون، تصدر عن المكتب الفني لمحكمة التمييز الكويتية، أعداد متفرقة.
- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة التمييز خلال أربعين عاماً، المجلد الثامن – الإداري–، يناير ٢٠١٦، المكتب الفني لمحكمة التمييز، وزارة العدل، دولة الكويت.
- برنامج الموسوعة القانونية لتشريعات وأحكام دولة الكويت (موسوعة إلكترونية) إعداد المحامين أسامة العزوني والحميدي السبيعي، المجمع العربي القانوني.

القوانين والتشريعات:

- القانون الكويتي رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قانون حق الاطلاع على المعلومات.
- القانون الكويتي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات المُعّدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٥.
- القانون الكويتي رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- القانون الكويتي رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ بتنظيم الإعلام الإلكتروني.
- القانون الكويتي رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن المناقصات العامة.
- القانون المصري رقم ١٥ لسنة٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات".
- قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء حكومة دبي الإلكترونية.
- القانون رقم ٣/ ٢٠٢٥ بشأن إلغاء الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم ونقل هذا الاختصاص إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن قانون ديوان الخدمة المدنية الصادر في ٨/ ١٠ ١٩٩٦ بتعديل المرسوم الأميري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء (ديوان الموظفين).
- المرسوم الكويتي بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن الخدمة المدنية.
- القانون الكويتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الإلكترونية.
- D. n° 2017-1677, 8 déc. 2017 relatifs au Conseil national du numérique.
- D. n° 2019-295, 10 avr. 2019 relatifs aux attributions déléguées au secrétaire d'État.
- المراجع الأجنبية
- Antippas, J. « La responsabilité administrative : un faux concept ». Revue de la recherche juridique, 2022.
- Bombazine، R.," On the opportunities and risks of foundation models"، 2021.
- Favoreu, C., «. Le management par la performance dans le secteur public local français : Un modèle plus administratif que politique ». Revue Internationale des Sciences Administratives, vol :81, Iss :(4), 2015.

- Germain, I. “La définition du service public en droit administratif »، cours de droit.net, octobre 2024.
- Ministère De Transformation Et De La Fonction Publiques, » La stratégie nationale de l'intelligence Artificielle générative dans la fonction publique »، France, June 2024.

مواقع الانترنت:

1. www. portal.csc.gov.kw/webcenter/portal/CSC Porta.
2. www.britannica.com.
3. www.collins-dictionary.com/dictionary/English/digital-t.
4. www.e.gov.kw.
5. www.european-sources.info/record/communication-AI.
6. www.firstgov.gov.
7. www.ibm.com/think/topics/big-data .
8. www.iso.org/artificial-intelligence
9. www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2737398.
10. www.legifrance.gouv.fr.
11. www.oxford-learnersdictionaries.com/definition/ /digitization.
12. www.yesser.gov.sa/a.
13. www.laa-eg.com.